

الجمعية العامة



PROVISIONAL

A/45/PV.44
6 December 1990

ARABIC

UN TRADPV

DEC 27 1990

الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(فيجي)

السيد طومسون

الرئيس :

(نائب الرئيس)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع القرارات
- (د) مشروع المقرر
- (هـ) تقرير اللجنة الخامسة
- (و) رسالتان من بابوا غينيا الجديدة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records, Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١١١]

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الإفريقي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٢]

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير اللجنة الرابعة [١١٣ و ١٢]

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الإفريقي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٤]

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١١٥]

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة [١٨] (تابع)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد طومسون (فيجي) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(١) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة (A/45/23) ، A/AC.109/1015 و Corr.1 و A/AC.109/1016 و

السى A/AC.109/1021 ، و A/AC.109/1023 و Corr.1 و Add.1 ، A/AC.109/1024

السى A/AC.109/1036 و A/AC.109/1038 ، و A/AC.109/1041 و Corr.1 ،

وA/AC.109/1044 و A/AC.109/1048 و Corr.1/Rev.1

(ب) تقرير الامين العام (A/45/644 و Corr.1)

(ج) مشاريع القرارات ((A/45/23 (Part II) ، الفقرة ٣٦ ، A/45/L.16 ، A/45/L.17

(د) مشروع المقرر (A/45/L.18)

(هـ) تقرير اللجنة الخاصة (A/45/686)

(و) رسالتان من بابوا غينيا الجديدة (A/45/723 و A/45/724)

السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحتفل

هذا العام بالذكرى الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولقد

شكل اعتماد الجمعية العامة لتلك الوثيقة التاريخية انطلاقة في جهود الامم المتحدة

في مجال إنهاء الاستعمار .

إننا نستمد من الإعلان الذي يعبر بوضوح لا لبس فيه عن الحاجة الى التعجيل

باستئصال الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره ، مبادئ هامة مثل حق جميع الشعوب في

تقدير المصير والاستقلال والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعدم جواز

إخضاع الامم للسيطرة والاستغلال الاجنبيين ، وعدم جواز انتهاك الوحدة الوطنية ،

والسلامة الاقليمية .

والواقع أن عملية إنهاء الاستعمار تسارعت إثر اعتماد الاعلان . فيفضل ذلك الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) سارت عملية انتقال المستعمرات السابقة الى الاستقلال في مجرى خلا من العنف الى حد كبير في معظم الحالات ، وإن كانت قد اتسمت في كثير من الاحيان بالبطء والمشقة الامر الذي يرجع الفضل فيه بلا منازع ، الى الأمم المتحدة التي تعتبر ، عن حق ، نتائج جهودها في ميدان إنهاء الاستعمار من أكبر منجزاتها . بيد أنه يجب علينا ألا ننسى أن سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هم أنفسهم الذين يمثلون العنصر الرئيسي في المسار السلس الذي سلكته عمليات إنهاء الاستعمار التي كثيرا ما واكبها تعاون بناء من جانب الدول القائمة بالادارة . إن ذكرى اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ليست مجرد مناسبة لاسترجاع النجاح المحرز في ميدان إنهاء الاستعمار فالعملية لم تكتمل بعد . وفي رأي تشيكوسلوفاكيا أن الحجم والموقع الجغرافي وتوفر الموارد الطبيعية هي عوامل لا يجوز التذرع بها في مواجهة الالتزام بتمكين سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وحقهم في تقرير مستقبلهم بحرية . بيد أنه لم تول في حالات عديدة عناية كافية لاحكام القرار ١٥٤١ (د - ١٥) الذي ينص على أن الحق في تقرير المصير لا يتخذ دائما بالضرورة شكل الاستقلال ، الذي يمثل واحدا من ثلاثة خيارات متاحة لسكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

ولقد تابع وفدي بمزيد من الاهتمام النظر في قضايا إنهاء الاستعمار في اللجنة الرابعة هذا العام ، وتابع باهتمام خاص مناقشة هذا البند في الجمعية العامة . وكان اهتمامنا بدافع الفضول إذ أننا كنا نتوق الى تبين ما اذا كانت الروح الجديدة في العلاقات الدولية ، واستقلال ناميبيا ، والتقدم في الجهود الرامية الى تسوية بعض المسائل الاخرى التي تقترن ، عن حق أو بحكم العادة ، بموضوع إنهاء الاستعمار ، أمور ستعكس أيضا في أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة .

وقد يكون من السابق لأوانه أن نحاول أن نقرر في هذه المرحلة ما إذا كان ذلك هو واقع الحال ، ولكن ليس من غير المعقول أن نقول إنه ليست هناك مدعاة كافية للإبتهاج . ومن ناحية أخرى ، يمكن القول بأن التشاؤم ليس له أيضا ما يبرره تماما الآن . وبعبارة أخرى فإن تحقيق طفرة في نهج الأمم المتحدة إزاء القضاء على الاستعمار ، ليس متوقعا أن يتحقق إلا في وقت لاحق . إن السؤال المطروح هو ما إذا كان عام ١٩٩١ سوف يكون هذا الوقت اللاحق أم لا . ووجد بلادي مؤمن بذلك ، فنحن مقتنعون بأن قضية تصفية الاستعمار لا يمكن إلا أن تفيد من هذه الطفرة .

وقد كانت هناك مناقشات كبيرة في الآونة الأخيرة بشأن تحفظات الكثير من الوفود فيما يتعلق بأنشطة لجنة الـ ٢٤ الخاصة . وما يثير العجب ، التعقيبات الناقدة التي تقدمت بها بعض الوفود ، ومن بينها تشيكوسلوفاكيا ، كانت مصدر دهشة لدى بعض الوفود . في هذا العام على سبيل المثال ، أعرب عن الانتقاد في اللجنة الفرعية المعنية بالالتماسات والمعلومات والمساعدة التي يرأسها وفد بلادي ، وكذلك خلال الاجتماعات العامة التي عقدتها لجنة الـ ٢٤ في شهر آب/أغسطس . بل ربما أبديت دهشة أكبر خلال المشاورات الأخيرة للجنة الرابعة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة . ولكن لما هذه الدهشة ؟ ولماذا تنذهل بعض الوفود عند الاستماع الى نقد ممن لا تروق لهم الامور ؟ لماذا تدعش بعض الوفود حينما تستمع الى أصوات تدعو الى تحسين عمل بعض الهيئات مثل لجنة تصفية الاستعمار الهامة ، التي هي لجنة حققت نجاحا عظيما في الماضي ؟ إن السبب بسيط . فقد نجحت هذه اللجنة في الماضي ، وأسهمت في ترجمة القضاء على الاستعمار الى حقيقة واقعة . واليوم نجد أن إعلان القضاء على الاستعمار لم يعد ينطبق إلا على جزء صغير من ذلك العدد الكبير من الاقاليم والشعوب التي كان يشملها الإعلان في عام ١٩٦٠ . ومن الجلي أنه ليس هناك داع لتغيير ما كان ناجعا في الماضي . وإذا استخدمنا استعارة من الالعاب الرياضية قلنا إن المدربين لا يغيرون تكتيكاتهم أو تشكيلاتهم إذا كان فريقهم يحرز نجاحا بعد نجاح أو بعد أن يفوز الفريق بالبطولة ، أيا كانت المباريات التي لا يزال عليه أن يتبارى فيها .

هل ينطبق ذلك على لجنة تصفية الاستعمار ؟ إن وفد بلادي لا يعتقد أن الأمر كذلك . ومن ناحية ، فإن لجنة الـ ٢٤ - وينبغي أن نسلّم بذلك - ليست هي الفائز الوحيد على الاستعمار . لقد لعبت في الماضي دورا جوهريا ، ولكنها لم تعد من لاعبي الفريق الذين يعتد بهم . ومن ناحية أخرى ، فإن النصر الكامل لم يتحقق بعد . والشرع الأساسي هو أن فترات النجاح المتطاوّل عادة ما تظل الكثيرين من المدربين وتدفعهم إلى اتخاذ قرارات خاطئة . ومثل هؤلاء المدربين لا يفرقون بين مختلف المتنافسين ، ولا يحسون بالتغيرات الخارجية في الظروف ولا يقدرّون حق التقدير الطابع غير المستقر للقيادة الأفراد من أعضاء الفريق . فكل ما في هذه اللحظة هو تسجيل هدف . والامل هو أن يُسجّل أهداف أخرى تلقائيا وهذا هو لب الموضوع على وجه التحديد ، فالإدعاء الروتيني الراهن لم يعد كافيا . ذلك هو واقع حال لجنة تصفية الاستعمار ، وواقع حالة النهج الحالي الذي تتبعه الأمم المتحدة إزاء القضاء على الاستعمار ، وإزاء الحالة في الجنوب الأفريقي ، وإزاء عقد القضاء على الاستعمار . إن المسألة مجرد روتين ، ولا شيء سوى الروتين .

والحقيقة أن القضايا المنفردة ، قضايا الأقاليم الصغيرة المنفردة غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا ينظر فيها على الإطلاق ويتركز العمل على الدفاع عن مشاريع القرارات القديمة في مواجهة من يتجاسرون على حذف بعض الأحكام القديمة التي فات أوانها ، وكل ذلك يجري بغض النظر عن التغيرات التي حدثت في العالم . وبالمثل فإننا نجد نفس التقارير القديمة ونفس البيانات وأوراق المعلومات الأساسية التي لا تتضمن سوى القليل من الجديد ، إن وجد فيها أي جديد وهي تتبع الصيغ القديمة التي فات أوانها والصيغ النمطية . وعلى نحو نمطي مماثل ورسمي للغاية تواصل هيئات الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على الاستعمار قبول طلبات الاستماع من المزيد فالمزيد من الملتزمين الذين يتقدمون في معظم الأحيان بمعلومات نمطية معادلة وأهية المصلحة أو منعمة المصلحة بالأقاليم موضع نظر لجنة الـ ٢٤ ، وهؤلاء يواصلون مخاطبة اللجان الفرعية والاجتماعات العامة للجنة الـ ٢٤ واللجنة الرابعة . وهم للأسف يتناولون موضوعا واحدا لا يتغير ويعمدون أثناء ذلك إلى الإفاضة في الحديث عن كل ما عداه ..

وبطريقة نمطية أيضا ، تكرر معظم الوفود نفس البيانات أو تدلي ببيانات مماثلة لما أدلت به من قبل ، وهي بمثابة إعلانات ما زال يؤيدها كل منا ولكن تكرارها المستمر لا يسهم في تحقيق التقدم بأي شكل من الأشكال .

إن الاستنتاجات التي تقدمت بها لجنة الـ ٢٤ في الدورة الأخيرة هذا العام هي تقريبا نفس الاستنتاجات التي قدمت في العام الماضي . والقرارات التي من المفترض أن تعتمدها اللجنة الرابعة للجمعية العامة هي قرارات فات أو أنها ، وهي تحتوي على انتقادات قاسية للجهة لل غاية ، وذات طبيعة تتسم بالمواجهة ، ولا تعبر عن التطورات التي حدثت في العالم أو في المناطق التي تعيننا ، ولا سيما في الجنوب الأفريقي . إنها تحتوي على لغة لم تعد مستخدمة في غير هذا المكان والفاظ سباب عقيمة منتقاة للتوجيه لبعض الدول ، وهي توضح في العديد من الحالات حقيقة أن لجنة الـ ٢٤ تتخذ من قبل بعض الدول منبرا لعرض أهدافها السياسية ، التي ليست لها أي صلة بعملية القضاء على الاستعمار . وإذا ما بدا أن هناك تكرارا كافيا لنص من النصوص ، تظهر دوما مبادرة لانقاذ الموقف ، مبادرة في هيئة أخرى بتسمية مختلفة ، ولكنها تتضمن نفس المضمون ، مبادرة أشد عمقا وأكثر التماقا بالأغراض الدعائية وأقل جدوى من المبادرات القديمة .

وأود أن أشير على سبيل المثال الى أحدث مبادرة في اللجنة السياسية الخاصة ، وهي مبادرة قدمت في إطار البند المعنون "المسائل المتصلة بالإعلام" ، هذه المبادرة تدعو الى إعلان حملة عالمية ما للقضاء على الاستعمار . ولا يهم أن هناك لجنة خاصة تعنى بهذا الموضوع ، أو أن هناك لجنة الجمعية العامة الرابعة المختصة بذلك . وما جدوى أن تصدر الجمعية العامة في كل عام قرارا عن نشر المعلومات عن القضاء على الاستعمار ؟ من المؤكد أن ما سوف نحققه هنا هو إصدار قصاصة ورق عديمة الفائدة وبالغة التكلفة .

وحتى لو طرحنا كل ذلك جانبا ، فإنه لا يفوتنا أن نلاحظ المقدمات الفلسفية الخاطئة بل الضارة التي تبني عليها مشاريع القرارات هذه . فهي تقوم على فلسفة لا صلة لها بالنتج الفلسفي الإيجابي للأمم المتحدة .

إن القضاء على الاستعمار هو هدف للأمم المتحدة وهو ينبثق من أهداف المنظمة ، كما هي واردة في الميثاق . وإدانة الظواهر التي تتناقض مع الميثاق هي جزء من هذه الفلسفة . إنها فلسفة ينبغي أن تكون بناءة ، وأن تنطوي على الانتقاد البناء لما يستحق أن يفقد ، وتستهدف تجنب ما لا محل له ، والسعي إلى الوصول إلى السبيل والوسائل والقنوات المناسبة ، وهي فلسفة تتسم ببعده النظر والحكمة ، وهي النقيض للنهج الفلسفي السلبي الرامي إلى الإدانة لمجرد الإدانة وللنهج النابعة عن عمى سياسي معين . فلنستيقظ ونفتح أعيننا ، جميعنا ، نحن الذين نعالج موضوع قضية القضاء على الاستعمار ونرغب رغبة صادقة في أن يصبح الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ شيئاً لا وجود له إلا في لقب التاريخ .

ومهما كانت الأهمية التي يعلقها وفد تشيكوسلوفاكيا على استمرار المنظمة في معالجة مسألة القضاء على الاستعمار إلى أن يستأصل تماما ، فإننا لا نستطيع أن نوافق على أن تستمر لجنة الـ ٢٤ في العمل بنفس الأسلوب الذي فات أوانه وبغض النظر عن التطورات التي حدثت في مجال القضاء على الاستعمار ، ويبدو أن هناك ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى لأن نبدأ دون تأخير في تقوية الاحساس بجديّة القصد لدى هذه اللجنة البالغة التكلفة للأمم المتحدة والدول الأعضاء .

إن تشيكوسلوفاكيا تؤيد بصورة خاصة زيادة التركيز في دورات لجنة الـ ٢٤ ولجنتيها الفرعيتين مع تقليص عدد هذه الدورات ، وتقديم مجموعة أصغر حجماً من التوصيات إلى الجمعية العامة لاعتمادها ، وتبسيط القرارات والمقررات بحذف الأحكام التي فات أوانها والعديمة الصلة بالموضوع . ونحن نرى أن تخفيض الموارد المخصصة لأنشطة لجنة الـ ٢٤ إلى ما يقل عن مستوى ١٩٨٩ ، وتقليص العدد الإجمالي لدورات اللجنة واللجنتين الفرعيتين ، والحد من عدد الوثائق ، وكذلك قصر مشاركة الملتهمين على ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ووضع قيود على صرف المبالغ التي تخصص لهذه الأغراض ، كل هذه أمور من شأنها أن تثبت الاحساس بجديّة القصد .

(السيد سلابي ، تشيكوسلوفاكيا)

ونرى في الوقت ذاته أن الجمعية العامة نفسها ستفطر قريبا إلى تعديل مهمة اللجنة الرابعة . وكان قد اقترح في الماضي إدماج اللجنة الرابعة واللجنة السياسية الخاصة . وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح قد يكون سابقا لأوانه إذا نظرنا إلى المستقبل القريب ، فإنه لن يكون من الحكمة رفضه كليا . ومن جهة أخرى يمكننا الآن أن ننظر ، على سبيل المثال ، في إمكانية تحويل بعض المسائل التي تبحثها عادة أجهزة أخرى ، بما في ذلك الجمعية العامة ذاتها في الجلسات العامة ، إلى اللجنة الرابعة ، مما يتيح زيادة فعالية استخدام الموارد في الأمم المتحدة .

إن وفد بلادي قد أكد عددا من المرات أن تشيكوسلوفاكيا تؤيد الالتزام الكامل بإعلان إنهاء الاستعمار ، من أجل استكمال عملية إنهاء الاستعمار . ومن المهم ، في رأينا ، أن نذكر بتلك الحقيقة وعلى وجه التحديد في سياق ما ذكرناه توا . ويعتقد وفد بلادي ، بصورة خاصة ، أن على الأمم المتحدة أن تعالج موضوع تصفية بقايا الاستعمار بأسلوب جديد تماما يستوحى من روح العصر ، وقد حاولنا توضيح اعتباراتنا ، ولو بإيجاز ، لجميع الوفود المهمة .

السيدة طاهر - خلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : على الرغم مما حققته جهود الأمم المتحدة من نجاح كبير في مجال إنهاء الاستعمار خلال الأعوام الثلاثين الماضية ، فإن هذه الجهود تقف عند مفترق طرق واضح . فلما أن تمضي قدما بإدخال مجال إنهاء الاستعمار في إطار أمم التسعينات المتحدة ، ولما أن تقف ساكنة . لكن التطورات في مجال إنهاء الاستعمار لها من الأهمية ما يجعل التوقف مرادفا للتراجع .

وكمثال للمعدل السريع الذي يجري به إنهاء الاستعمار ، يكفي أن ننظر إلى عام ١٩٩٠ واستقلال ناميبيا الذي طال انتظاره وحظي بالترحيب ، وإلى عام ١٩٩١ الذي تأمل جميع الدول الأعضاء أن تتمكن فيه الأمم المتحدة من الإشراف على استفتاء يجري في الصحراء الغربية لحل النزاع القائم حول وضع هذا الاقليم . إن معظم الاقاليم المتبقية التي تتحمل الأمم المتحدة بعض المسؤولية عنها جزر صغيرة في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي . ولئن كانت هذه الاقاليم محدودة السكان والمساحة ، فإنها تظل تمثل

مسؤولية رئيسية على عاتق الدول القائمة بالادارة ومنظومة الامم المتحدة التي تسعى الى تعزيز تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . والولايات المتحدة بوصفها دولة قائمة بالادارة ، لا تزال تدرك دورها فيما يتعلق بالاقاليم الثلاثة التابعة لإدارتها ، وستظل تفي بمسؤولياتها إزاء تلك الاقاليم بموجب ميثاق الامم المتحدة .

وترى الولايات المتحدة أنه يتعين عليها أن تسترعي الانتباه ، في هذه القاعة ، الى إخفاق الجهاز المؤسسي للامم المتحدة في مواكبة عملية إنهاء الاستعمار . لقد أعربنا بالفعل في اللجنة الرابعة عن خيبة أملنا وعدم ارتياحنا لمشاريع القرارات التي أعدتها اللجنة الخاصة هذا العام . فنصوص مشاريع القرارات هذه ، باختصار شديد ، قد صيغت بلغة تمثل تكرارا لما ورد في قرارات الاعبوام السابقة . وفي مشروع قرار يتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة للإعلان ، ذهبت اللجنة الخاصة الى حد التقدم بمياغة تعيد ، رغم المعارضة الشديدة ، ممارسة السباب التي كانت تتبع في الماضي .

ومما يعيب مشاريع القرارات هذه أيضا أنها تركز حجما غير عادي من الاهتمام والنصوص لمسألة الفصل العنصري . إننا نشارك في كراهية نظام الفصل العنصري ، لكن رأينا الراسخ هو أنه اذا أريد لقرارات هذا الجهاز أن تحظى بمصدقية دولية فإنها يجب أن تكون منصبة على الموضوع الذي هو قيد البحث .

وقد يكون أهم دواعي أسفنا فيما يتعلق بمشاريع القرارات هذه أنها لا تطرح أي أفكار أو اقتراحات جديدة لتنمية الاقاليم ، رغم أن اللجنة الخاصة قد عقدت هذا العام حلقتين دراسيتين إقليميتين ، إحداهما في فانواتو والآخرى في بربادوس ، حيث جرت مناقشة بعض الأفكار المتطلعة الى الامام فيما يتعلق بتلك الاقاليم .

لقد استمعنا طوال دورة اللجنة الرابعة الى نداءات تدعو الى إصلاح جهود الامم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار . وتفاوتت الدعوة الى الاصلاح ما بين مسائل محدودة ومسائل بعيدة المدى . وأود أن أطرح هنا بعض هذه الاقتراحات الداعية الى اصلاح المنظمة كي أوضح مختلف الاتجاهات الجديدة التي يتعين على اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة دراستها .

أولا ، فيما يتعلق بمشاريع القرارات الخاصة بإنهاء الاستعمار ، أشارت وفود كثيرة الى أن هذه المشاريع تشوبها الازدواجية والتكرار والضخالة . ودعت بعض الوفود الى العمل في العام المقبل على إعداد مشروع قرار شامل يعنى باهتمامات عدد كبير من الاقاليم الصغيرة في آن واحد . ودعت وفود أخرى الى أن يقتصر مشروع القرار على معالجة مسائل إنهاء الاستعمار الجارية وأن يتخلى عن القضايا القديمة . بل أن بعض الوفود ذكرت بصورة غير رسمية أنه في حالة اخفاق اللجنة الخاصة في ترشيد عملها فإن على اللجنة الرابعة ذاتها أن تتولى هذه المهمة من جديد .

ثانيا ، من التغييرات الأخرى التي ينبغي إجراؤها إعادة النظر في المفاهيم المتعلقة بإنهاء الاستعمار وإعادة صياغتها . ومن أمثلة ذلك ، أن مشاريع القرارات التي طلب إلينا التصويت عليها تؤكد من جديد فكرة أن الاستقلال هو النتيجة الوحيدة لعملية تقرير المصير . ويصدق ذلك على عدد كبير من الاقاليم ، وقد يصدق في الواقع على عدد آخر منها في المستقبل . لكن من الواضح أيضا أن بعض الاقاليم المتبقية قد يفضل نتيجة أخرى لممارسة حقها في تقرير مصيره . فقد يفضل اختيار بدائل أخرى مثل الارتباط الحر بدولة قائمة أو الاندماج مع دولة قائمة . وهذان الخياران منصوص عليهما بوضوح في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) ، لكنهما لم يذكر في القرارات التي اعتمدت في السنوات الأخيرة بشأن إنهاء الاستعمار .

وتدعو الحاجة لا إلى إعادة تأكيد شرعية هذه الخيارات البديلة فحسب بل أيضا الى قيام أجهزة الأمم المتحدة المكلفة بمسؤولية إنهاء الاستعمار بتوضيح الطرق التي يتم بها التسليم بأن الاقاليم قد حققت الحكم الذاتي الكامل . وليس من المفيد أن تكتفي الأمم المتحدة بالحديث عن خيار الاستقلال وحده دون سواه من البدائل ، خاصة حينما يكون بوسع الاقاليم أن تعبر عن نفسها وحينما تفضل بديلا آخر .

ثالثا ، إن وجود أسلوب تفكير جديد ولغة جديدة أمر ضروري في مناقشة دور المصالح الاقتصادية والمنشآت العسكرية الأجنبية في الاقاليم . فالادانات المطلقة قد عفا عليها الزمن وهي تسيء الى الاقاليم التي تسعى إلى الاستثمار الأجنبي والتي يهتمها المحافظة على علاقاتها بالقواعد العسكرية الأجنبية . وكما أشارت الولايات المتحدة

مرتين في بيانها بشأن غوام في اللجنة الخاصة ، وكذلك في اللجنة الرابعة - فإن الوجود العسكري هناك لم يعوّق أبدا عملية تقرير المصير ، بل العكس هو الصحيح الذي حد كبير . ولا بد من نبذ الشعارات القديمة التي ترددت ضد الوجود العسكري ، لا سيما إذا كان أبناء الاقاليم يرحبون بهذا الوجود .

وهناك مجموعة أخيرة من الاصلاحات تشمل التغييرات المؤسسية على نطاق كبير . وعلى الرغم من أن أيا من الوفود لم يتناول تلك المسألة رسميا في اللجنة الرابعة ، فإن المناقشات التي أجريت على هامش اللجنة تناولت اقتراحات الاصلاح التي تبرز في الاحاديث منذ فترة . وطرح بعض الوفود فكرة الاكتفاء باجتماع اللجنة الخاصة مرة واحدة كل سنتين ، نظرا لانه من المستبعد أن تحدث في الاقاليم المتبقية تطورات بنفس معدل السرعة الذي كانت تحدث به التطورات من قبل . واقترحت وفود أخرى تعديل حجم اللجنة الخاصة ، أو تطبيق التناوب في عضويتها ، حتى يتسنى لها العمل بمزيد من الفعالية والاستفادة بدم جديد ووجهات نظر اضافية .

إن الولايات المتحدة تشعر بارتياح لما يبدي من اهتمام جاد بضرورة الاصلاح . وعلى أجهزة الامم المتحدة المكلفة بمسؤولية إنهاء الاستعمار أن تستجيب لهذا الاهتمام . والاصلاح مهمة تتطلب قيادة شجاعة وجسارة في مواجهة البيروقراطية . وإننا نتطلع الى التعاون في هذا المجهود مع السيد مارتن أدوكي ، رئيس اللجنة الرابعة والسيد تسفاي تاديسي ، رئيس اللجنة الخاصة . ونرى أن إنهاء الاستعمار ، شأنه شأن مسائل أخرى عديدة ، يمكن أن يصير مجالا تعنى به الامم المتحدة الجديدة . ونرحب بالمشاعر التي أبدتها رئيس اللجنة الرابعة وعدد كبير من الدول في دورة ١٩٩٠ . ونرجو لجهود الاصلاح أن تبدأ في الحال وأن تثمر في العام المقبل .

السيد باتيوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : في هذه القاعة ، احتفلت الجمعية العامة في جلسة رسمية خاصة عقدها منذ أسابيع قليلة بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعندما اعتمدت الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والاعلان المتضمن فيه ، كان هناك إدراك للحاجة الى بذل جهود كبيرة لتحقيق الهدف التاريخي الذي دعا اليه الاعلان .

وكما قيل هنا على لسان الأمين العام السيد بيريز دي كوييار بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان في ١٠ تشرين الاول/أكتوبر من هذا العام :

"ينبغي لنا في هذه الذكرى السنوية أن نحصي إنجازاتنا والتحديات التي لا تزال تنتظرنا في هذا المجال الهام من المساعي الإنسانية"

(A/45/PV.29 ، ص. ٢٢)

وعلينا في هذا الصدد أن نشيد بالتأكيد باللجنة الخاصة التي أنشئت عام ١٩٦١ لرمذ تنفيذ الإعلان ، والتي يعود الفضل إليها الى حد كبير فيما أحرز من نتائج حتى الآن .

ومن الأمور ذات الدلالة أن يقع في السنة التي يحتفل فيها بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاعلان ، هذا الحدث الهام في قارة افريقيا ، وهو حصول ناميبيا على الاستقلال ودخولها في عضوية الامم المتحدة . إن الخبرة المكتسبة من تحقيق استقلال ناميبيا كانت لها قيمة عظيمة . ويمكن الاستفادة في المستقبل من الآلية التي أشتتت في تلك الحالة فعاليتها ، بمشاركة المنظمة فيها ، وهذا أمر أكدته المناقشات التي دارت في اللجنة الرابعة الرامية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة .

ونحن نقف الآن على مشارف تحقيق تسوية سلمية للحالة في الصحراء الغربية . وفي مقدور الامم المتحدة ، أن تطبق ، بعد إجراء ما يقتضيه الحال من تغييرات ، الشجع الناجح الذي طبق في ناميبيا على حالة الاستفتاء في الصحراء الغربية . لكننا لن نكون واقعيين إذا أغمضنا أعيننا عن المصاعب العديدة التي مازالت تعترض طريق عملية إنهاء الاستعمار ككل ، والتعقيدات التي تواجهها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في عملها .

فالفالبية العظمى من الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكونة من جزر نائية وأقاليم محدودة السكان شحيحة الموارد . ومن ثم فإن مسؤولية الأمم المتحدة ، بموجب أحكام الإعلان ، هي مساعدة شعوب تلك الاقاليم على تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وبعض تلك الشعوب يجاهد بهمة في سبيل تحقيق الاستقلال ، أما في أقاليم أخرى فإن الوضع السائد هو أن السكان لا يعترضون في هذه المرحلة على مركز اقليمهم الحالي ولكن ذلك لا يرفع عن كاهل الأمم المتحدة أو السلطات القائمة بالادارة في كل من الحالتين مسؤولية الاهتمام بتنميتهم ، لأن تلك الشعوب لن تتمكن من الاختيار الحر الحقيقي وبوعي إلا بتحقيق مستوى معين من الهياكل السياسية الضرورية التي يتم الوصول اليها عن طريق التعليم وتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي للسكان .

وفي رأينا أن ذلك يقتضي في المقام الاول تعاوننا شاملا في تشجيع جميع أشكال النشاط السياسي التقليدية ، والمعترف بها دوليا ، لدى السكان الاصليين لتلك الاقاليم .

وثانيا ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأنشطة التي تقوم بها السلطات الحاكمة والاحتكارات الدولية الكبرى ، التي تبدل بتصرفاتها نمط حياة سكان الاقاليم . فاستخلاص مزايا اقتصادية عاجلة من الاستغلال المفرط للموارد كثيرا ما يستوجب إعادة التوجيه المهني للسكان العاملين بصورة كلية .

إن التوازن الذي تحقق عبر القرون في استخدام الموارد الطبيعية لتلك الاقاليم هش للغاية ، ويسهل تدميره بحيث تستحيل بعد ذلك إعادته الى حالة النقاء الاولى التي كان عليها .

ويمكن للوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن تساعد مساعداً كبيرة في ترشيد استغلال الطبيعة ، وتخفيف المصاعب الاقتصادية ، والاسهام في تحقيق التقدم . وبعض هذه الوكالات يعمل بنشاط ملحوظ في هذا الصدد ، ومنها مثلا منظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، إلى جانب منظمات أخرى . ونحن

(السيد باتيوك ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

جميعا ، ولاسيما سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، نتوقع من بعض هذه الوكالات تحقيق نتائج كبرى .

اكن أخطر أشكال العدوان على نظام القيم الاساسية للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، في رأينا ، يتمثل فيما تقوم به السلطات القائمة بالادارة من نشاط عسكري . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا ، بأن مزاولة نشاط عسكري خارج الحدود ، فضلا عن أنها شيء لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ، تشكل تهديدا للسلم والأمن . كما أن النشاط العسكري داخل حدود الاقاليم التابعة يشكل تهديدا مباشرا لثقافة وتقاليد سكان الاقاليم الأصليين وقيمهم الاخلاقية . ولا يغير من الامر في شيء عدد هذه القوات أو هذه الاسلحة الموزعة في هذا الاقليم أو ذاك من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وقد أدت التغييرات الكمية فيما يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الى أن تظهر في صفوف المجتمع الدولي نهج جديد النوعية فيما يشمل بعملية إنهاء الاستعمار . وقد تجلت هذه النهج بوضوح في المناقشات التي دارت في اللجنة الرابعة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة . فقد أبدت تعليقات كثيرة وطرحت اقتراحات كثيرة على لجنة ال ٢٤ الخاصة ، وأعيد تأكيد بعضها أثناء النقاش الدائر في إطار المناقشة العامة للجمعية العامة . وبينما وضعت بعض تلك الاقتراحات موضع التطبيق ، فإن بعضها الآخر يتطلب مناقشة مفصلة ومع ذلك ، من الواضح أننا نمر بمرحلة جديدة فيما يختص بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتتمثل السمة الاساسية لهذه المرحلة في تغير المناخ السياسي في العالم أي الانتقال من عصر المواجهة الى عصر التعاون .

وأود في هذا الصدد ، أن أسترعي إنتباه الجمعية الى القرار ٦٠/١٩٩٠ الخاص بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمتعة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، الذي اعتمد في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٦ تموز/يوليه من هذا العام بتوافق الآراء . وفي رأينا أن

هذا القرار هو مثال للتفاهم المتبادل وسيادة روح التوفيق عندما تتفق الاطراف بحكمة على التنازل في عدد المسائل الصغيرة حتى يتحقق النصر للقضية في مجموعها . ويتمثل انتصار القضية في مجموعها في حالتنا هذه في إكمال عملية إنهاء الاستعمار كلها بنجاح .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، حرصا منها على الاسهام بكل السبل في هذا الاتجاه لسير الاحداث ، قد أصبحت من مقدمي مشروع القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 المعنونين "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" و "نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار" ونأمل أن تعتمد الجمعية .

(السيد باتيسوك ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

منذ عامين أعلنت الجمعية العامة التسمينات عقدا دوليا للقضاء على
الاستعمار . وقد أوضحت مناقشات الدورة الراهنة أن هذا الهدف يمكن تحقيقه . ومشاكل
العقد التاريخية ستحل اذا ما استرشدنا جميعا ، بشكل منتظم ، بالمبدأ العالمي
الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د - ٢٥) والذي يقضي بوضوح بأن حجم الاقليم
وموقعه الجغرافي ومحدودية موارده أمور لا يجوز أن تؤخر ، بأي شكل من الأشكال ، تنفيذ
إعلان إنهاء الاستعمار .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الأمم

المتحدة كمنظمة ، تمثل أشياء مختلفة لمختلف الناس . فالأمم المتحدة وهيئاتها
الفرعية توفر للمرضى والعجزة الأمل إزاء الأمراض التي تقتل وتشوه . وللذين لا يقرأون
ولا يكتبون توفر الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية الأمل في أن يحملوا يوما من الأيام
على مهارات التعليم الحديث . وبالنسبة للذين عاشوا طويلا في ظل الخوف من شبح الحرب
النووية والكيميائية المخيم فوق رؤوسهم كسحابة سوداء ، تمثل الأمم المتحدة أفضل
أمل في أن تنبذ الأمم الحرب من أجل السلام .

وللذين كانوا مستعمرين ، ومحرومين من حقهم الانتخابي ، وأساسا من حقهم في
تقرير مستقبلهم وتحديد من هم وماذا يريدون أن يصبحوا ، الأمم المتحدة هي المحفل
الذي يمثل الملائم الأخير . إن الأمم المتحدة هي التي يتطلع اليها الذين يعانون من
الاستعمار من أجل تحقيق العدل . إن الأمم المتحدة هي التي لا تزال تساعد الشعوب
المستعمرة في كل القارات على تشكيل الكفاح الدولي ضد الاستعمار . إن الأمم المتحدة
هي التي ساعدت الذين كانوا يوما مستعمرين على المشاركة في عملية إعادة صياغة عالم
ما بعد عصر الاستعمار .

ورغم النجاحات المؤثرة الواضحة لعملية إنهاء الاستعمار ، لا يمكننا أن نكتب
الفصل الختامي في هذه القمة البطولية الاليمية من قصص التجربة الانسانية . اليوم
تقول لنا قلة إن الاستعمار انتهى وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحول تركيزه الآن
الى مجال آخر . ولنذكر أنه منذ ثلاثين عاما كانت هناك قلة أيضا شككت في الحاجة الى
جعل إنهاء الاستعمار أولوية دولية كبرى . بل كان هناك بعض من شككوا في أن للأمم
المتحدة دورا في عملية إنهاء الاستعمار .

والنوم لا يمكن لاحد أن يشكك بجديّة في ذلك الدور . فقيام الأمم المتحدة بدور في عملية إنهاء الاستعمار أصبح جزءا من الفقه الدولي المستقر . وبدلا من أن نواجهه بأمور تتعلق بمشروعية ذلك الدور ، نواجه اليوم بآراء تغيد أن عملية إنهاء الاستعمار قد اكتملت ، أو أن اقليما أو آخر لا يقع في إطار عملية إنهاء الاستعمار بسبب رواية أو غيرها من الروايات .

إننا نذكر باستمرار بأن العالم قد تغير وبأن الذين يهتمون من بيننا بإنهاء الاستعمار ينبغي أن يكونوا واقعيين ، وأن يراعوا التغيرات التي وقعت في عالم اليوم . الواقع ، أن العالم قد تغير ، وأنه يواصل تغييره بسرعة . ونحن نوافق على أن هناك حاجة إلى الإحساس بالواقعية في مداولاتنا بشأن موضوع الاستعمار .

ومع هذا ، فإن الواقعية شيء يجب أن نلتزم به جميعا ، وليس قلة من بيننا فحسب . وعلاوة على ذلك ، فإن الحاجة إلى الإحساس بالواقعية قائمة بالنسبة لجميع الموضوعات ، وليس فقط بالنسبة لموضوع الاستعمار . وغالبا فإن الذين يطلبون المرونة والتغيير في النهج عندما يكون الموضوع المطروح هو الاستعمار ، هم أنفسهم أقل مرونة بعض الشيء وأقل انفتاحا للتغيير في النهج بالنسبة لموضوعات أخرى .

وبالإضافة إلى هذا ، لن نكون بالتأكيد أول من قال إنه يحدث أحيانا أن الأشياء كلما بدا أنها تغيرت ، نجدتها باقية على حالها . ربما يكون الاستعمار السياسي أو الإداري قد انتهى في معظم أنحاء العالم . ومع هذا فإن العديد من الأقاليم ، ولاسيما في المحيط الهادئ وفي منطقة الكاريبي ، لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي بمعناه الحقيقي .

من الثابت أن شعب كل إقليم ، بصرف النظر عن حجم الإقليم أو السكان أو ندرة موارده أو بعده الجغرافي ، له نفس الحق في تقرير المصير والاستقلال . إن هذا حق عالمي . ومسألة اختيار الاستقلال السياسي في كل حالة مسألة يقرها شعب كل إقليم بنفسه . ولا يمكن لاحد أن يقرر له ذلك ، ولا ينبغي لاحد أن يحاول التأثير عليه فسي اتخاذ القرار بوعود زائفة أو مغرية .

ومرة أخرى ، نذكر بأنه يحدث أحيانا أن الأشياء كلما بدا أنها تغيرت ، نجدتها باقية على حالها . إن البعد السياسي أو الإداري للاستعمار إنما هو واحد فقط لتلك الظاهرة التي تجمع بين جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية . وبالإضافة إلى هذا ، وكما عرف العالم مؤخرا ، فإن أشكالاً جديدة من الاستعمار كثيراً ما تظهر عند تراجع الأشكال القديمة للاستعمار .

إن غزو الكويت واحتلالها ومحاولة ضمها أمور تتشابه بطريقة مؤثرة مع الأشكال السابقة من الاستعمار . والمأساة التي أحقت بالكويت ينبغي أن نذكرنا جميعاً بأن نكون حذرين ومعارضين أشداء لجميع أشكال الاستعمار ، جديدة وقديمة أياً كان القناع . ولسوء الحظ ، إن العديدين منا التزموا الصمت في الماضي عندما عُزيت واحتُلت أراض وبلدان أخرى . وفي تلك الحالات ، فإن صمتنا أو سلبيتنا ساعداً على خلق سوابق خطيرة دعمت أولئك الذين انتظروا حلول الفرصة لممارسة أسلوبهم الخاص في الاستعمار . ومن المأمول فيه أن يساعد حسم الحالة في الخليج الفارسي على إيجاد احترام جماعي جديد للقانون الدولي ، وإظهار إصرار على تطبيق نفس المبادئ باستمرار على كل حالة .

إن الأخلاقيات الانتقائية ليست أخلاقيات على الإطلاق . والمبادئ المطبقة بطريقة انتقائية ليست مبادئ على الإطلاق . وكما يصدق هذا على موضوع الاستعمار ، فإنه يصدق أيضاً على أي موضوع آخر . والتاريخ ، إذا ما كان لنا أن نقنطد به ، خير مرشد في هذا الشأن .

ولهذا السبب ، تواصل حكومة فانواتو تأييدها لأعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . إن لجنة الـ ٢٤ الخاصة تخدم هدفاً مفيداً . وينبغي أن يكون عملها محورياً تلتقي عنده الأنظار في العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . وإننا - شأننا شأن الآخرين - نود أن نرى أعمال اللجنة تتقدم في ظل الوثام وبفاعلية أكبر . ومع هذا ، لا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا أكدنا مجدداً التزامنا بعملية إنهاء الاستعمار وعملنا مع اللجنة بطريقة بناءة وصريحة .

وينبغي لنا أيضا أن نكون راغبين في الاستماع إلى أفكار ونهج جديدة في مجال إنهاء الاستعمار . ومع هذا ، فإن أية اقتراحات ينبغي أن تأتي ثمرة حوار جدي مخلص يستفاد فيه من آراؤنا وخبراتنا جميعا ، لا أن تقوم على رغبات القلة منا . وفي هذا الشأن ، شاركنا آخرين ، ولاسيما الدول الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ ، في المناداة بأن يقوم الامين العام للأمم المتحدة ، أو ممثل خاص يعينه الامين العام بزيارة كل من الاقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، في أقرب موعد ممكن عمليا من بدء العقد الدولي . إن لتلك الزيارات نتائج عملية هامة ، وقيمة رمزية هامة . وترى فانواتو أن كل اقليم من الاقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي له ظروفه الفريدة التي ينبغي دراستها وتحليلها بعناية . وبعدئذ ينبغي أن تلقى المعلومات المتعلقة بهذه الاقاليم أوسع نشر دولي ممكن .

(السيد فان ليروب ، فانواتو)

ويمكن حينئذ إصدار نداء يحث الدول التي مازالت قائمة بإدارة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي على تهيئة الظروف اللازمة ، في أقرب وقت ممكن ، لتمكين شعوب تلك الأقاليم من الحصول على استقلالها السياسي والاقتصادي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وممارساتها ، وسيستتبع ذلك بالضرورة تعزيز فعالية ومكانة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بإنهاء الاستعمار .

وتعتقد فانواتو أيضا أنه من الأهمية بمكان أن يطلب المجتمع الدولي الى جميع الدول أن تنظر في اعتماد تشريع وطني من أجل النهوض بحقوق الانسان للشعوب التي تعيش تحت حكم الاستعمار وتسهيل لجوء تلك الشعوب الى الاجراءات القضائية لاستعادة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية السابقة . وهكذا يمكن خدمة العدالة على نحو أفضل .

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يقف العالم على عتبة عهد يشهد فيه التزاما جديدا باحترام كرامة الانسان والمساواة بين البشر . لقد قطعنا طريقا طويلا وملتويا لكي نصل الى تلك العتبة . إلا أنه ، بغض النظر عن وعورة ذلك الطريق ، فإن الخطوة الاخيرة لعبور العتبة ستكون أصعب الخطوات في الرحلة كلها .

وعلينا الآن أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت لدينا الشجاعة والبهيمة والإرادة لكي نتخذ تلك الخطوة النهائية الحاسمة . هل سنظل على ولائنا لشعب كاليدونيا الجديدة وهو يحاول استرداد تراثه ؟ هل سنظل مخلصين لشعب الصحراء الغربية وهو يحاول تقرير مستقبله بنفسه ؟ وهل سنظل مخلصين لشعب كل إقليم آخر غير متمتع بالحكم الذاتي ، حينما يتطلع الى الأمم المتحدة ملتصبا منها التوجيه والالهام والمساعدة ؟ هل سنظل مخلصين لتاريخنا وللمستقبل الذي وعدنا به أطفالنا ؟

إن حكم التاريخ ينتظرنا . وسوف يُحكم علينا ككل من أفعالنا وأقوالنا . فلنقرن أفعالنا بأقوالنا حتى نتمكن من عبور عتبة الالفية الثالثة وقد تحررنا من الاستعمار ومن عواقب الاستعمار .

الآنسة نبيلة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه

الذكرى السنوية الثلاثين للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، يكرس المجتمع الدولي نفسه من جديد لجدول أعمال موجه الى المستقبل . إن الالتزام بمبادئ الميثاق وأهدافه هو الرابطة التي أدت الى أن يعتمد المجتمع الدولي ، قبل ٣٠ عاما ، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وإن جاز لنا التشبيه بما ذكره فيلسوف سيني نقول إنه كطريق من الطرق التي يعرفها الريف ، فحيثما لا يوجد أصلا طريق تخلق هذا الطريق كثرة مرور الناس من نفس المكان . والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) هو ذاك الطريق الى عملية إنهاء الاستعمار الناجحة .

إن الحق العالمي في تقرير المصير يجب ألا يُنكر على أي شعب . وحق الشروع في طريق الحرية والكرامة يجب ألا يُحجب تحت أية ذريعة ، سواء كانت حجم الإقليم أو موقعه الجغرافي أو مستوى تنميته الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية . إن عملية إنهاء الاستعمار مسمى جماعي . وأحدث إثبات لما يمكن أن يحققه مجتمع موحد وقوي العزيمة من الأمم هو وجود ناميبيا عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة العالمية . وإنما نرجب بكل صدق وإخلاص بهذا التطور . وتتعهد الكويت بتقديم كل دعم لهذه العملية المستمرة ، حتى ننعيم جميعا ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، بعالم خال من الاستعمار . لقد قطعت الانسانية شوطا بعيدا ، منذ الحرب العالمية الثانية ، في تشكيل عالم متحرر من الخوف وويلات الحرب والفتنة ، عالم يؤكد من جديد على الإيمان بحقوق الانسان الاساسية وعلى قيمة الفرد ، عالم تعقد فيه الشعوب عزمها على العيش سويا في تسامح ولام وحسن جوار .

هذه الاهداف المكرمة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لا تتعزز بعملية إنهاء الامتعمار الناجحة فحسب ، بل تتعزز أيضا بالتغيرات الحاصلة على المسرح العالمي . وهذه التغيرات بدأت تبشر بنظام جديد يقوم على تفاهم أعظم بين شعوب العالم . غير أن هذه المسيرة - مسيرة الانسانية نحو عالم أفضل - لا تخلو من الصعاب والتحديات ، وهي أساسا تحديات اقتصادية ، لا بد من مواجهتها وحسمها . ولكن في

الوقت الذي يقوم فيه أعضاء المجتمع الدولي برسم طريقهم الشاق من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل من أجل البقاء بالنسبة للعديد منهم ، يخيم على ذلك الطريق شبح جديد ، إنه شبح من الماضي ، شبح الظلام والشر جاء ليعيق التقدم نحو مستقبل أفضل .

إن تهديد وجود دولة عضو في الأمم المتحدة يعد أكبر التحديات على الإطلاق ، لا للكويت وحدها ، بل لكل عضو من أعضاء هذه المنظمة . والسياسات العدوانية الصارخة التي يرجع زمانها الى أيام ما قبل الاستعمار تمثل تحديا نحتاج الى مواجهته بقدر من العزيمة قد يكون هو الامتحان لعصرنا هذا - عصر ما بعد الحرب .

إن النظام العراقي الذي هو مستودع ممارسات للإنسانية وقمعية أُطلق لها العنان عبر حدوده ، يشكل تهديدا للعالم بأسره . والشعب الكويتي هو أول ضحاياه ، والنظام العالمي ضحيته الثانية . ولكن شعبه يقاوم العدوان وقد تسلح بالعزيمة وبالتأييد الجماعي للمجتمع الدولي . وفي النضال لتحقيق عالم أفضل من أجل التسلسل على تحديات المستقبل ، لن تآلو الكويت جهدا في مواجهة تحديات اليوم . فلنحطم معا الاغلال يدا واحدة ، لا اغلال الماضي فحسب ، بل اغلال الحاضر أيضا ، ولنفعل ذلك اليوم لا غدا .

السيد زامورا رودريغيز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا يزال

البند الذي نقوم بدراسته اليوم ، والمتعلق بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يحظى بأهمية خاصة في اعمال المنظمة .

ويجسد ميثاق الامم المتحدة ، بجلاء ، حق جميع الشعوب في تقرير المصير باعتباره أحد مبادئه التوجيهية . وفي ضوء هذا المبدأ ، شهدنا طيلة فترة السنوات الخمس والاربعين الماضية أحداثا تركت معالم في تاريخ المنظمة وغيرت بطريقة لم يسبق لها مثيل الخريطة الجغرافية والسياسية والاقتصادية لكوكبنا . ومن هذه المعالم القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي أعطى ، بإسهامه الحاسم في تحقيق أحلام إنهاء الاستعمار التي شرعرت في العقود التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية ، اطارا لاكثرت المهام التي اضطلعت بها الامم المتحدة منذ انشائها إتساما بالطابع الإنساني أي القضاء التام على الاستعمار من وجه الأرض .

وقبل بضعة أسابيع ، احتفلنا في هذه القاعة بالذكرى الثلاثين لاعتماد هذا القرار ، ورحبنا جميعا دون استثناء بحقيقة أن تنفيذه قد جعل عدد أعضاء الامم المتحدة اليوم ١٥٩ دولة ، كان معظمها يشكل جزءا من الامبراطوريات الاستعمارية ولكنها أصبحت الآن ، بفضل جهود شعوبها ودعم المجتمع الدولي ، جزءا من مجموعة الدول التي تتألف منها منظماتنا .

ولكن هذا لا ينبغي أن يكون مصدرا للارتياح فحسب بل ينبغي أيضا أن يدفعنا الى اختتام العمل الذي بدأناه بداية ميمونة وسرنا به سيرا حسنا حتى الآن . إن من واجب كل واحد ، منا دون استثناء ، أن يواصل النضال لتمكين أولئك الذين لا يزالون يعيشون تحت نير الاستعمار - ولما تثبقت إلا بضع سنوات على بلوغنا نهاية الالفية الثانية - من تقرير مصيرهم .

ولهذا السبب قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين ، بتاريخ ٢٢

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ - أي قبل ما يقرب من سنتين بالتحديد - أن تعلن في

قرارها ٤٧/٤٣ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، بهدف ضمان القضاء التام على ممارسة الاستعمار قبل نهاية الالفية الحالية . ولكن اذا أردنا تحقيق هذا الفرض النبيل لا بد للمجتمع الدولي أن يكون على استعداد ، كما كان في السابق ، للاعتراف بأن كل دولة تتمتع ، بغض النظر عن حجمها وتعداد سكانها وموقعها الجغرافي ومزاياها الاقتصادية أو بعدها عن الأسواق الرئيسية ، تتمتع بالحق الكامل في ممارسة تقرير المصير وتحقيق الاستقلال التام .

واليوم ننظر في عمل اللجنة المعروفة باسم لجنة ال ٢٤ الخاصة . ونحن نعتقد أن لتلك اللجنة دورا أساسيا تظلع به في مهمة إنهاء الاستعمار التي تنفذها الأمم المتحدة ، وانها تواجه صعوبات أشد من الصعوبات التي واجهتها في الماضي . فالبعض يشككون في أعمالها وفي قدرتها على أن تواصل إظهار فائدتها بالقدر الذي أظهرته في الماضي القريب ، ولكن لا يمكن نكران أنه لا تزال في أركان الأرض الأربعة أقاليم مستعمرة نجد فيها كلها ، دون استثناء ، نفس الممارسات التي جعلت الاستعمار شيئا بغيضا لا يتسق مع عصر استكشاف الفضاء والثورة العلمية والتكنولوجية ، خاصة حينما يقال لنا أن العالم يشهد فجر حقبة جديدة .

والحقيقة هي أن تصرفات مختلف البلدان المتبوعة تؤدي بصورة متزايدة إلى تجريد الأقاليم المستعمرة من حضاراتها الأصلية وأبعادها بازدياد عن ثقليدها وهويتها الوطنية وحتى عن لغتها . وتستخدم تلك الأقاليم كمصادر للمواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة ، مما يشوه اقتصاداتها ويزيدها تبعية . كما أنها تستخدم بازدياد كقواعد عسكرية ، وأحيانا كقواعد نووية ، وكحقول تجارب للأسلحة الجديدة ، مما يعرض للخطر في بعض الأحيان أرواح وصحة سكانها الأصليين . كما أنها استخدمت ، ولا تزال تستخدم ، كمنطلق للعدوان على بلدان العالم الثالث المستقلة .

وقد اعتمدت اللجنة الخاصة في دورتها هذا العام مشاريع قرارات حول مختلف هذه الظواهر وأدانتها بقوة .

وقد شهدت هذه السنة ، التي تقارب على نهايتها ، عملية من عمليات إنهاء الاستعمار تقف شاهدا على أهمية استمرارنا في تكريس كل الجهود من أجل القضاء على

الاستعمار . وانني اشير الى استقلال ناميبيا ، التي يتمتع شعبها اليوم ، بفضل جهوده وتصميمه وتعاون المجتمع الدولي ، بالحرية والسيادة وتمثيله هنا في الجمعية العامة .

وبالمثل ، قطع شعب الصحراء الغربية ، خلال هذا العام أيضا ، أشواطا كبيرة في كفاحه من أجل الاستقلال . إن مشروع القرار الذي اعتمده مؤخرا بالاجماع اللجنة الرابعة في هذه الدورة ، والاجراء الذي اتخذ في مجلس الامن من أجل التنفيذ الماثل لخطة الأمين العام الداعية الى عقد استفتاء في ذلك الاقليم هما عنصرا ايجابيان لا بد من الترحيب بهما .

إلا اننا لا نرى تطورات مماثلة في حالة الاقاليم الاخرى التي لاتزال تترج تحت الحكم الاستعماري . فعلى النقيض من ذلك ، نلاحظ مع القلق أن بعض الدول الاستعمارية ترفض التعاون في أعمال لجنة ال ٢٤ الخاصة ، وتضع العراقيل ، وتحجب عنها مصادر المعلومات التي تشكل أساسا لعملها بمدد هذه الاقاليم . وبالمثل ، تواصل بعض الدول رفض الاعتراف بالطابع الاستعماري للاقاليم الخاضعة لسيطرتها . وهذه الحالة تنطبق على بورتوريكو ، التي يجب احترام حقها في تقرير المصير والاستقلال .

وأمامنا مهمة شاقة . فلا بد لنا من العمل بكل ما في وسعنا من همة وإبداع وذكاء في إعداد خطة العمل للمعد الدولي للقضاء على الاستعمار ، التي نجد أنفسنا مضطرين هذا العام لتأجيل اعتمادها للمرة الثانية على التوالي . وفي هذا السياق ، نحن على اقتناع بأن من الضروري ، الى جانب التعاون الكامل الذي يتعين على جميع الدول تقديمه وعلى الاخص الدول الاستعمارية ، تعبئة الرأي العام الدولي بحيث يتم الترويج للقضاء النهائي على ممارسة الاستعمار بجميع الوسائل المتاحة ، ومن ثم يتحقق الاسهام في بلوغ اهداف العقد . وربما ينبغي لنا ، كما فعلنا في المهام الهامة الاخرى لمنظمتنا ، وكما اقترح المؤتمر الاعلامي الوزاري الثالث للبلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، أن نشن حملة عالمية لانهاء الاستعمار ، تقوم فيها أجهزة الامم المتحدة ، وخاصة أجهزة ادارة شؤون الاعلام ، بدور قيادي .

وختاماً ، فإننا نبقى على اقتناع بأن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد قامت بعمل محمود أثناء سنوات وجودها ، ولا يزال أمامها دور بالغ الأهمية يتعين عليها القيام به . ويجب علينا ألا ننسى أن لجنة الـ ٢٤ الخاصة هي في آن واحد الجهة المروجة لمبدأ من المبادئ التي أدت إلى قيام منظماتنا - هو مبدأ تقرير المصير للشعوب - والجهة الضامنة للامتثال لهذا المبدأ . ولهذا فإن واجبنا الجماعي هو مواصلة العمل في إطار اللجنة الخاصة والتعاون معها ، حتى نحقق هدفنا المتمثل في بدء الالفية الجديدة في عالم خال من السيطرة الاستعمارية ومن نير الاستعمار .

السيد مارا (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد بدأت

التسعينات بطريقة تذكرنا ببداية عقدي الثلاثينات والأربعينات . فهل سيكون هذا العقد محطاً مثلها للنظام القديم ؟ وهل سيبدأ هذا العقد عملية تحول تتسم بنفس القدر من العمق في تأثيرها ومن الجوهرية في نطاقها ؟ يقينا أن البوادر تشير إلى وجود عملية مماثلة تجري الآن ، وربما كان علينا أن ننظر إلى ما تبقى من عملية إنهاء الاستعمار في ضوء هذه الخلفية ، خلفية عالم يمر بمرحلة تحول .

لقد كان الاستعمار وإنهاء الاستعمار لوقت طويل من العبارات التي تتكرر دائماً في لغة الأمم المتحدة . وما من شك في أن ثورة إنهاء الاستعمار كانت فعلاً رئيسياً . في سجلات نصف القرن الأول من حياة المنظمة وواحد من أبرز نجاحاتها . ولكن هذا الفصل قد شارب على الانتهاء . فباستقلال ناميبيا في وقت سابق من هذا العام ، لم تتبق إلا بعض الاقاليم الصغيرة . ولم نعد نشهد تيار عملية إنهاء الاستعمار الجارف الذي شهدناه في الستينات ولم تعد لهذه العملية طابع الإلحاح ومكان الصدارة اللذان كانا لها آنذاك . وبعض الاقاليم التي لا تزال مدرجة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا يمكن معالجتها معالجة صحيحة على أنها تشكل قضايا خاصة بإنهاء الاستعمار . إن اهتمام العالم منصب على مسائل أخرى ، مسائل أشد إلحاحاً ولها ملّة باهتمامات وشواغل الغالبية العظمى من البلدان ، كالحالة المقلقة السائدة في

الخليج الفارسي ، والتهديد الذي يواجه المناخ العالمي والبيئة ، وأزمة الديون وآفة المخدرات ووباء الإيدز ، والى آخر ذلك .

لقد كان هناك ٧٦ إقليميا مسجلا على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٩ ، وكانت لها مكانة عالية في جدول أعمال المنظمة . ولم يعد هناك اليوم إلا ١٨ إقليميا فقط على تلك القائمة . إن حوالي نصف الاعضاء الحاليين في الامم المتحدة هم من نتاج عملية إنهاء الاستعمار . ولقد نضجت هذه الحركة ، وأن الاوان لاخذ هذه الحقيقة في اعتبارنا . فمعظم الاقاليم التي لا تزال على القائمة تظل على هذا الوضع لان مكانها يريدون ذلك في الوقت الحاضر . وبخلاف الآراء غير التمثيلية التي يعرب عنها بعض الملتهمين ، ليس هناك أي تلهف مرثي واسع القاعدة على الاستقلال الفوري من جانب شعوب ما تبقى من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

إن مناسبة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ينبغي أن تستخدم لإجراء دراسة دقيقة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى يتسنى لها في بداية القرن الجديد أن تمارس جميعها حقها في تقرير المصير وأن تختار مركزها المقبل . ولا بد أن تظهر هذه الهيئة تفهمها إذا اختارت بعض الشعوب بعد التعبير الحر والمنصف عن إرادتها مركزا غير الامتقلال . إن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتطلع صوب الامم المتحدة لسياسة مصالحها وكفالة الا تنكر عليها فرمة ممارسة حقها الثابت في تقرير المصير . ولكنها هي التي يجب أن تختار وليس الامم المتحدة .

إن اهتمام فيجي القوي بإنهاء الاستعمار ، المستمد جزئيا من تجربتنا الاستعمارية وفترة ما قبل الاستقلال ، إنما يقوم على إيماننا الراسخ بالمبادئ التي ينطوي عليها الأمر . ولكنه اهتمام يمتد به أيضا لان معظم الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي جزر صغيرة ، والمعديد منها واقع في المحيط الهادئ . غير أن محدودية حجمها ، وغيرها من المحدوديات ، لا ينبغي أن تكون عائقا في وجه حق الشعب المعني في تقرير مستقبله بنفسه . وكما فعلت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء

(السيد مارا ، فيجي)

الاستعمار في الماضي بصورة مثيرة للإعجاب ، يظل متعينا عليها وعلى اللجنة الرابعة والجمعية العامة ذاتها أن تكون حارسة على الحق الثابت للشعب وأن تصر على أنه يتعين على الدول القائمة بالإدارة ، اضطلاعاً بمسؤولياتها ، أن تحترم هذه الحقوق وأن تمكن شعوب الاقاليم من اتخاذ قراراتها بحرية ودون ضغوط . وعلاوة على ذلك ، عندما يكون الشعب قد اختار ، فإن قراره ينبغي أن يحترم حتى لو جاء مناقضا للحكمة التقليدية في موضوع إنهاء الاستعمار .

منذ أربعة أعوام مضت ، قامت الجمعية العامة بتسجيل كاليديونيا الجديدة مرة أخرى في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ومنذ ذلك الحين قام ممثلو شعب كاليديونيا الجديدة والدولة القائمة بالإدارة بالتوقيع على اتفاق "ماتينيون" و "رو أودينو" . وبأفضل ما يمكن من تقاليد الحكمة السياسية ، تمت تنحية المواجهة والمرارة جانبا ، وأرسي مكانهما أساس لعلاقة تتسم بأكثر من الروح البنائية والتقدمية .

وعلى الرغم من تحقق تطورات هامة وبعيدة الأثر ، كان لا بد أيضا من تقديم تنازلات . وقد تم إنشاء نظام للاستعراض المنتظم . ويجب على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار واللجنة الرابعة والجمعية العامة أن تراقب عن كثب الحالة في ذلك الإقليم لكفالة احترام حقوق الشعب . ويجب أن يولى اهتمام خاص لموقف ومصالح شعب الكانك الأصلي . ومن العوامل الرئيسية في نشوء الصعوبات الحالية ، كون الشعب الأصلي كان مهملًا ومتروكًا على هامش الأمور منذ وقت طويل ، بل ومستبعدا كليا تقريبا عن مجرى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهذا عامل يرجح أن يكون مبعث خلافات مقبلة إن لم يعالج على النحو الصحيح . وهناك الكثير الذي لا بد من القيام به في هذا الاتجاه .

إن إشراك شعب الكانك بصورة عاجلة وفعالة في إدارة شؤون الاقليم من أشد المسؤوليات الواقعة على عاتق الدولة القائمة بالإدارة إلحاحا . ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل الوفاء بهذه المسؤولية وفقا للمبادئ والممارسات المقبولة . وعلى

كل فإن تقرير المصير ليس ذا بعد سياسي فحسب ، فالمبدأ ينطبق بدوره على المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، ولا بد من مراعاة ذلك إذا أريد لفعل تقرير المصير أن يكون فعلا صحيحا وذا مغزى حقيقي .

إن الحلقتين الدراستين اللتين عقدتا في فانواتو وبربادوس في وقت سابق من هذا العام قد وفرتا إطارا يمكن أن يعتمد عليه العمل الباقي لإنهاء الاستعمار . وقد كانت الحلقتان الدراستين ناجحتين للغاية ، ولا بد أن أهنئ رئيس اللجنة الخاصة ، السيد تاديسي ممثل اشيوبيا لقيادته الخبرة والمهارة ، وكذلك الاعضاء المتفانين في مكتبه وموظفي الامانة العامة المجدين . إن الاقتراح الذي قدمه رئيس اللجنة الرابعة ، الممثل الدائم للكونغو ، بإنشاء فريق عمل للجمع بين مجالات الاهتمام المشتركة بين اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة ، هو اقتراح جدير بالمتابعة بوصفه سبيلا لتبسيط وتيسير العمل المقبل .

في هذا العقد الأخير من القرن العشرين ، يقف العالم متأهبا لإكمال التحول الذي نجم عن جائحة الحرب العالمية الثانية . وتكميلا للتغيرات الثورية الأخرى ، حان الوقت الآن لإنهاء الممارسة التي ينبغي أن تُلغى في سلة مهمات التاريخ ، ومعها نظام الفصل العنصري البغيض . إن إعلان التسمينات العقد الدولي للقضاء على الاستعمار إعلان ملائم يصدر في حينه . ولكي يكون هذا العقد ناجحا لا بد أن يعمد المستعمرون والمستعمرون ومنظومة الأمم المتحدة الى تطبيقه في استراتيجية تعاونية حقا لتحقيق أهدافه . ويأمل وفدي أن يصدر هذا الالتزام عن طيب خاطر ، ولا سيما من جانب الدول القائمة بالادارة .

السيد سيستيرناسي (شيلي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا شك في أنه
يجب علينا أن نبدأ نظرننا في هذا البند من جدول الاعمال بالإعراب عن عميق ارتياحنا ،
إذ نرى ناميبيا بيننا بمفتها عضوا يتمتع بالسيادة والعضوية الكاملة في الامم
المتحدة . وقبل سنوات قليلة كان من الصعب أن نتنبأ بأن النتيجة ستتحقق بهذه
السرعة ، وأن الهيكل السياسي الذي يقرره شعب ناميبيا ممارسة لسيادته سيكون ملائما
بهذه الدرجة . لقد شهدنا تطورا إيجابيا بدرجة غير عادية ونحن جميعا نحياه .

ولكننا نعلم تمام العلم أنه لا توجد معجزات في عالم العلاقات الدولية .
ولا يوجد شيء يعتد به سوى الارادة السياسية للطراف وللاعبين على هذا المسرح . وإن لم
يكن شعب ناميبيا قد أبدى إرادته السياسية في أن يكون حرا ويصبح دولة ذات سيادة ،
لما أفلحت جهود المجتمع الدولي كلها في تحقيق أهدافه المتمثلة في إعطاء هذا
الاقليم الحرية التي ارادها ، وتحريره من نظام الفصل العنصري البقيض .

وبالإضافة الى هذه الإرادة السياسية ، يجب أن تكون القضايا التي نبذل جهودنا
من أجلها قضايا عادلة ، وصالحة ، وجديرة بالتأييد . وهذا ينطبق تماما على حالة
إنهاء الاستعمار ، وهو موضوع يثير القلق والاهتمام ، لأنه فضلا عن الاعتبارات السيامية
المحيطة أو الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن قضية إنهاء الاستعمار هي أولا
وقبل كل شيء قضية تمس المبادئ الاخلاقية والمعنوية . وهنا تكمن الاسباب الرئيسية
التي تدفعنا الى الرغبة في تحقيق الهدف الذي وضعناه نصب أعيننا في أقرب وقت
ممكن ، بحيث يتحرر العالم من آثار الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ وتتمكن كل شعوب الاراض
من ممارسة حقها العزيز في تقرير المصير دون أية معوقات .

ومما يقال ويكرر سنة تلو أخرى ، إن إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة توشك
على الاتمام بنجاح باهر . إن جهود المجتمع الدولي في مجال إنهاء الاستعمار قد أثمرت
ثمارا يانعة ويشهد على ذلك العدد الكبير من البلدان التي أصبحت اليوم أعضاء في
الأمم المتحدة ، وكانت الى عهد قريب مستعمرات أو محميات .

ومع ذلك ، فلا بد أيضا من التأكيد على أننا بدأنا ننفذ مهمة ولكننا لسنا نستكمل تنفيذها بعد . ومن الصحيح أنه لا يوجد اليوم حتى ٢٠ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي ، وتتسم الاقاليم الباقية كلها بأنها صغيرة جغرافيا وقليلة السكان . ولكن لما كانت مهمتنا وجيهة وذات آثار أخلاقية ومعنوية ، فيجب ألا يعوقنا أي شيء عن أداؤها .

ولما كنا ، بصفة خاصة ، لا نعتقد أن المشاكل المعروضة علينا للنظر مشاكل يمكن حلها عن طريق المعجزات ، فإننا متفائلون حيال نتيجة عملنا . ومع ذلك يساورنا قلق حقيقي إزاء مستقبل الشعوب التي تعتمد علينا في بلوغ طرق حياة أفضل ، فسي إطارات مؤسسية سياسية تكفل الممارسة الحرة لحقوقها الأساسية وتيسر تحقيقها لمستويات معيشية تتحسن على نحو متزايد . واهتمامنا لا ينصب فحسب على مستقبل الشعب الصحراوي وشعب كاليدونيا الجديدة ، اللذين يعيشان في إقليمين أكبر حجما نسبيا ويتمتعان بموارد طبيعية أكثر من اقاليم الشعوب الأخرى التي لا تزال تحت الأنظمة الاستعمارية . إننا نريد حرية وعدالة لكل من يعيشون في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

لقد أنشأت الأمم المتحدة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لغرض واضح للغاية ، وهو الشروع في مراقبة تنفيذ الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وقد قلنا قبلا إنه أحرز نتائج رائعة . وقد سمعنا ، ولا سيما خلال المناقشات التي جرت مؤخرا في اللجنة الرابعة ، انتقادات ومعاتبات موجهة الى هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة . وليس من المدهش بعد كل هذه السنوات ، وفي الذكرى السنوية الثلاثين لاتخاذ ذلك القرار ، أن تبنى آراء مختلفة حول أنشطة اللجنة الخاصة .

وقد قدمت اقتراحات ومقترحات متنوعة لتذليل الصعوبات التي يفترض أننا نواجهها في هذه المرحلة ، التي نرى أنها المرحلة الأخيرة في جهودنا وكفاحاتنا . ووقد شيلي على استعداد للنظر بذهن متفتح في النقد الذي أعرب عنه ، والحلول التي

اقترحت لتحسين إطار اللجنة الخاصة وأصاليب عملها . ونحن مقتنعون أننا نستطيع من التوصل الى اتفاقات ممتازة تمكننا من العمل بأفضل طريقة ممكنة مما لا يجعلنا نخيّب رجاء الشعوب التي تنتظر نتائج مداولاتنا بأمال مشروعة .

ولكن ، بالرغم من نهننا المتفتح في هذا الصدد ، لا بد أن نذكر بوضوح الآن أن الاقتراحات والمحاولات التي قد ترمي الى تغيير عمل لجنتنا يجب ، في رأينا ، ألا تشوه أبدا صورة اللجنة الخاصة أو أعضائها ، أو تؤدي الى فرض قيود غير مقبولة على اختصاصها . فيجب تعزيز عمل اللجنة الخاصة وليس إضافته على الاطلاق ، إذا أردنا أن نكلل بالنجاح المهمة التي لا تزال تنتظرنا حتى نهاية القرن الحالي .

ويود وقد شيلي من هذا المنبر السامي أن يوضح بجلاء مرة أخرى أن حكومة شيلي تتعاطف تماما مع قضية إنهاء الاستعمار ، ومن ثم مع المبادئ والأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ونؤكد من جديد أيضا تأييدنا القوي لاقتراح إعلان الفترة من الآن الى عام ٢٠٠٠ عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار .

السيد بايكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : (ترجمة شفوية عن الروسية) : إننا نتذكر جميعا الجلسة الخاصة التي عقدت أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، للاحتفال بالذكرى الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - وهي حدث هام . فالدور الذي اضطلع به الاعلان كوشيقة من وشاشق الأمم المتحدة التي يركز عليها العمل الجماعي لتحرير الشعوب المستعمرة قد حظي بهناء الجميع . وكما أشار الأمين العام بقوله :

"وهكذا ، قدّم اعتماد الاعلان من قِبَل هذه الجمعية تعهدا إلى الشعوب المستعمرة في كل مكان بإقامة عالم جديد يقوم على العدالة والحقوق المتساوية لجميع الشعوب" . (A/45/PV.29 ، ص (٣))

إن النجاحات الباهرة التي حققتها الشعوب وهي تسير على درب تصفية الاستعمار بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة في هذه العملية التي ظهرت خلالها عشرات الدول الجديدة المستقلة في العالم ، قد غيرت تغييرا جذريا الوجه السياسي لكوكبنا . لقد كان استقلال ناميبيا منذ فترة قريبة حدثا عظيم الدلالة اضطلعت فيه الأمم المتحدة بدور أساسي .

والآن نتطلع لايجاد تسوية لمشكلة الصحراء الغربية . لقد سمّي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة اعلانا تاريخيا بحق . وهذا الوصف يشدد التشديد الواجب على الدور الفريد لتلك الوثيقة وعلى الحاجة إلى تنفيذ جميع أحكامها .

وحيث أنه لا يزال هناك زهاء عشرين اقليما ، معظمها صغير ، من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تندرج في نطاق الاعلان ، فإن الوثيقة لم تصبح لحد الآن مجرد جزء من التاريخ بل هي لا تزال أداة تنفيذ حيّة . وتلك هي الحالة ، فمن السهل أن نفهم السبب وراء تكريس الجمعية العامة للأمم المتحدة اهتمامها لمهمة التنفيذ الكامل للاعلان . وهذا بالضبط الهدف الكامن وراء قرار الجمعية العامة اعلان الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار . إن تحقيق هدف هذا القرار يدعو لقيام جهود مشتركة من جانب المجتمع الدولي برمته لإزالة فلول الاستعمار ، وللتأكيد

(السيد بايكوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

في الممارسة العالمية على مبادئ حرية الاختيار ، وتوازن المصالح ، والواقعية السياسية ، والسلوك المسؤول من جانب الدول ، فضلا عن تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان .

ونحن على اقتناع بان على جميع الدول ، وفي الواقع على المجتمع الدولي ككل - الاشتراك في ايجاد حل لهذه المشكلة لان النجاح في هذا المضمار هو خطوة هامة على الطريق المؤدي إلى بناء عالم خال من العنف ، عالم أكثر أمنا وعدلا . فالتغييرات الايجابية الجذرية في الوضع الدولي ، وإزالة آثار الحرب الباردة ، وانتقال البشرية إلى حقبة ما بعد المواجهة ، كل هذا يتيح خاصة فرما مؤاتية للتوصل إلى الاختتام العاجل لعملية تفضية الاستعمار .

إن التنفيذ السريع لاعلان انتهاء الاستعمار يستدعي تحقيق الانسجام بين نهج وتصرفات الدول في هذا الميدان وفي غيره من الميادين ذات الصلة . إنه يتطلب التغلب على القوالب الشكلية الجامدة وعلى الاحكام المسبقة التي اتسم بها عهد المواجهة . إنه يتطلب نقل أنشطة الأمم المتحدة هذه إلى ميدان الحلول العملية والمقبولة لدى الاطراف . وفي هذا الصدد ، فإن المبادئ التوجيهية تقوم على الاعتراف بأولوية القيم الانسانية المشتركة ، والحقوق الشابتة لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أن تكون لها حرية الاختيار ، والاعتراف بواقع أن هناك عدة طرق متنوعة لتحقيق التطور الاقتصادي والحماية العالمية لحقوق الانسان .

وفيما يتعلق بشعوب ما تبقى من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، يجب أن يكون الاحترام التام بلا تحفظ لحق تقرير المصير قانونا لا يمكن خرقه . فالواجب الاولي على الدول القائمة بالادارة ومهمة المجتمع الدولي هي المساهمة بكل طريقة ممكنة في خلق الشروط الضرورية التي تمكن شعوب هذه الاقاليم ، من نيل حقها - دون عائق - في الاستقلال وتقرير المصير .

إن طريق شعوب الاقاليم المستعمرة صوب تقرير المصير هو طريق حافل بالمعاب التي ينبغي تنحيتها جانبا . وما ينطوي على أهمية خاصة حماية حق الشعوب في الاقاليم المستعمرة في تقرير كيفية استغلال مواردها الطبيعية . فمن الأهمية بمكان خلق

وضع تستبعد فيه أية اساءات من جانب بعض الدوائر الاقتصادية الاجنبية وغيرها من الدوائر التي تلحق الاضرار بحقوق ومصالح شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبموارد بيئتها .

لقد سبق وقيل الكثير بشأن العائق الخطير القائم في طريق تصفية الاستعمار الذي يشكله وجود القوات العسكرية الاجنبية في الاقاليم المستعمرة . فيازالة القواعد العسكرية ، والتزام الدول القائمة بالادارة بعدم اقامة قواعد او منشآت عسكرية جديدة وبعدم استخدام هذه الاقاليم في اجراء التجارب على اسلحة الدمار الشامل او وزع هذه الاسلحة فيها ، سيشكلان خطوة هامة على طريق تنفيذ احكام اعلان انتهاء الاستعمار .

والقضاء الكامل على الاستعمار يستدعي ادخال تحسينات على عمل جميع هيئات الامم المتحدة التي تعالج مشاكل انتهاء الاستعمار . فالقضاء على الاستعمار يتطلب استخداما انجع لموارد الامم المتحدة كمركز لتنسيق اعمال الدول من اجل هذه الغاية ايضا . ولقد عرض وفد الاتحاد السوفياتي لتوه آراءه حول هذه المسألة ، في بيانات قدمت إلى اللجنة الرابعة . فالقسمات الاساسية ، كما نراها ، يجب ان تتمثل في التعاون والتفاعل من جانب جميع الدول ، وقبل أي شيء آخر التعاون من جانب الدول القائمة بالادارة وفي بناء شراكة عالمية ، وفي التحول الجذري إلى السعي لايجاد حلول متفق عليها تملئها مصالح الشعوب في الاقاليم الباقية من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

والغرض سانحة أمام العالم للسير قدما نحو القرن الحادي والعشرين ، وقد تخلّص تماما من شركة الماضي الاستعماري . وهذه الامكانيات يمكن ، بل يجب أن تتحقق فعلا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا لآخر المتحدثين

في مناقشة هذا البند . وستت في وقت لاحق من بعد ظهر اليوم في مشاريع القرارات الثلاثة الواردة في الفقرة ٢٦ من الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة (A/45/23) وفي الوشيقتين A/45/L.16 و A/45/L.17 ، فضلا عن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/45/L.18 .

البندود ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١٢ و ١١٤ و ١١٥ و ١٨ من جدول الاعمال (تابع)
المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٢ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير

المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/45/680)

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة
الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز

العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/45/681)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير اللجنة

الرابعة (A/45/682)

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة

(A/45/683)

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير

المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/45/684)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : تقرير اللجنة الرابعة

(A/45/685 و Corr.1)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اطلب من مقرر اللجنة الرابعة

أن يقوم بعرض تقارير اللجنة في بيان واحد .

السيد كيمبير (نيوزيلندا) (مقرر اللجنة الرابعة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقارير اللجنة الرابعة الستة

المتعلقة ، على التوالي ، بالبندود ١٨ ، و ١١١ ، و ١١٢ ، و ١١٣ ، و ١٢ ، و ١١٤ ،
و ١٥ من جدول الاعمال ، وذلك للنظر فيها .

يتناول التقرير الاول (A/45/685 و Corr.1) ، الاقاليم التي لم تغطيها بنود

أخرى من جدول الاعمال والتي تناولتها اللجنة تحت البند ١٨ من جدول الاعمال . ويرد

بالتقرير ١٢ مشروع قرار ومشروعاً توافق آراء ومشروع مقرر ، تتعلق بما يلي على التوالي : الصحراء الغربية ، وكاليدونيا الجديدة ، وأنغولا ، وبرمودا ، وجزر فرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، ومونتسيرات ، وجزر تركي وكايكوس ، وتوكيلاو ، وساموا الأمريكية ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وغوام ، وجبل طارق ، وبيتكيرن ، ومانت هيلانة .

إن الجمعية العامة باعتمادها لهذه المقترحات ، إنما تؤكد من جديد - بيين أمور أخرى - التطبيق الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على تلك الاقاليم ، والحق الاصيل لشعوبها في أن تقرر بحرية وضعها السياسي المقبل . وستطلب الجمعية من الدول المعنية القائمة بالادارة أن تتخذ كل التدابير الممكنة للإسراع بعملية انهاء الاستعمار . وتحت الجمعية العامة أيضا الدول القائمة بالادارة أن تقوم - بمساعدة الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة - بالإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الاقاليم .

وإذ تلاحظ الجمعية بالتقدير تعاون بعض الدول القائمة بالادارة المستمر في ذلك المضمار ، فإنها تشدد مرة أخرى على أهمية ايضاد بعثات زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، من أجل تمكين الأمم المتحدة من الالمام بالظروف السائدة في تلك الاقاليم المماثا تماما .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية تكرر الجمعية العامة - ضمن جملة أمور - الإعجاب عن تأييدها لعملية المساعي الحميدة المشتركة بين الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة ، التي بدأت في نيويورك في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، بهدف التوصل إلى حل عادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية ، وفقا لقرار المؤتمر ((XIX)) (AHG/Res.104) وقرار الجمعية ٥٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

وإن تؤكد الجمعية من جديد على أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة انهاء استعمار ينبغي أن يتم على أساس ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، فإنها إنما ترحب مع الارتياح بالتقرير الذي قدمه

الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية والذي أقره المجلس بالاجماع في قراره ٦٥٨ (١٩٩٠) ، وهي تحيط علما أيضا بإيفاد البعثة التقنية إلى المنطقة لتحديد الجوانب الادارية للخطة المجدلة وللحصول على المعلومات اللازمة لإعداد تقرير آخر من الأمين العام إلى مجلس الأمن يتضمن ، على وجه الخصوص ، تقديرا لتكلفة بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية .

وتُعبّر الجمعية عن دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى حل عادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ ، وتحثهما على مواصلة وتكثيف جهودهما الرامية إلى حل المشاكل المعلقة مما يهيئ الظروف اللازمة لاجراء استفتاء يقرر من خلاله شعب الصحراء الغربية مصيره ، دون ضغوط ادارية أو عسكرية ، وتظلمع الأمم المتحدة بتنظيمه والاشراف عليه بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

وإذ تؤكد الجمعية من جديد اقتناعها بأن الحوار المباشر بين طرفي النزاع من شأنه أن يسهم في أن تفضي عملية المساعي الحميدة المشتركة التي يقوم بها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام ، إلى اعادة السلم إلى الصحراء الغربية والاستقرار والأمن إلى المنطقة كلها ، فإنها تناشد من جديد المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ، ابداء التعاون والارادة السياسية اللازمين لاتمام عملية السلم بغية التوصل إلى تسوية سريعة لمسألة الصحراء الغربية .

وفلا عن ذلك ، تدعو الجمعية الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية إلى ابقاء الأمين العام للأمم المتحدة على علم بما يتحقق من تقدم في تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الصحراء الغربية .

وفيما يتعلق بمسألة كاليديونيا الجديدة ، إذ تلاحظ الجمعية التدابير الايجابية التي تواصل السلطات الفرنسية اتخاذها في ذلك الاقليم بغية تهيئة اطار لتقدم الاقليم سلميا نحو تقرير المصير ، فإنها تحث جميع الاطراف المعنية على مواصلة حوارها ، بروح التآلف ، وذلك لصالح شعب كاليديونيا الجديدة بأكمله . كما تدعو الجمعية أيضا جميع الاطراف المعنية إلى مواصلة العمل على ايجاد إطار لتقدم الاقليم سلميا نحو

عملية تقرير مصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة ، وتصون حقوق جميع سكان كاليدونيا الجديدة .

أما التقرير الثاني (A/45/680) فهو يتعلق بالبند ١١١ من جدول الاعمال الخاص بالمعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وتوصي اللجنة الرابعة - بين أمور أخرى - الجمعية بأن تؤكد من جديد أنه ، مادام لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن اقليما من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال الحكم الذاتي بالكامل وفقا لاحكام الفصل الحادي عشر من الميثاق ، يكون على الدولة المعنية القائمة بالادارة ، أن تواصل ارسال المعلومات ، فيما يتعلق بهذا الاقليم ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

ويتمثل التقرير الثالث (A/45/681) بالبند ١١٢ من جدول الاعمال الخاص بأنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وتدين الجمعية العامة - بين أمور أخرى - أنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها العاملة في الاقاليم المستعمرة والتي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتطلب مرة أخرى إلى جميع الحكومات أن تتخذ الخطوات اللازمة لانهاء تلك الأنشطة ومنع أية استثمارات جديدة تتعارض مع مصالح سكان تلك الاقاليم .

وفي مقرر منفصل بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الدول الاستعمارية المعنية انهاء هذه الأنشطة على الفور ودون قيد أو شرط وازالة هذه القواعد العسكرية امتثالا لقرارات الجمعية العامة المتملة بالموضوع ، وتكرر الجمعية العامة التأكيد على أنه ينبغي عدم استخدام الاقاليم المستعمرة والمناطق المتاخمة لها في اجراء التجارب النووية أو التخلص من النفايات النووية أو وزع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل .

يتصل التقرير الرابعة A/45/682 بالبندين ١١٢ و ١٢ من جدول الاعمال ، وهما يعينان بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمثلة بالامم المتحدة للإعلان . وإذ تلاحظ بموجبه الجمعية العامة الاقتمادات الشديدة الضعف للاقاليم الجزرية الصغيرة وعدم قدرتها على مواجهة الكوارث الطبيعية ، فإنها تطلب ضمن جملة أمور إلى المؤسسات الأخرى أن تقدم أو تواصل تقديم جميع المساعدات المعنوية والمادية الممكنة للشعوب المستعمرة ، على سبيل الاستعجال ، واضحة في اعتبارها ألا تلبى تلك المساعدات احتياجاتها الحالية فحسب بل تهيب أيضا الظروف اللازمة للتنمية بعد ممارسة تلك الشعوب حقها في تقرير المصير .

ويتعلق التقرير الخامس A/45/683 ببرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي في إطار البند ١١٤ . وإذ تعرب الجمعية العامة بموجبه عن تقديرها لكل من دعموا البرنامج سواء بمساهمات أو بمنح دراسية أو بتخصيص أماكن في مؤسساتهم التعليمية ، فإنها تناشد جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد زيادة الدعم المالى وغيره من أشكال الدعم إلى البرنامج لكفالة استمراره وإطراد توسعه .

ويتصل التقرير الأخير A/45/684 بموضوع التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى الوارد في البند ١١٥ . وإذ تعرب الجمعية العامة بموجبه عن تقديرها للدول الاعضاء التي أتاحت منحاً دراسية لصالح سكان تلك الاقاليم فإنها تعرب عن اقتناعها القوي بضرورة مواصلة وزيادة المنح الدراسية المعروضة من أجل تلبية الحاجة المتزايدة للطلاب من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى للمساعدة في مجال التعليم والتدريب ، وإذ ترى أنه ينبغي تشجيع الطلاب في تلك الاقاليم على الاستفادة من هذه العروض ، فإنها تحث الدول القائمة بالادارة على اتخاذ تدابير فعالة لضمان النشر الواسع والمستمر ، في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، للمعلومات المتعلقة بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول .

وبالنسبة عن اللجنة الرابعة أود أن أؤكد هذه التقارير للجمعية العامة .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أودّ أن أشكر رئيس اللجنة الرابعة السفير مارتن أدوكي ممثل جمهورية الكونغو الشعبية لقيادته ولما قدّمه لي من مشورة وتوجيه فسي أداء المهام المسندة التي بوصفي مقررا للجنة الرابعة .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لزملائي أعضاء اللجنة الرابعة لما قدّموه لسي من تعاون ومساعدة بنفس راضية أثناء الدورة ، وكذلك لأمين اللجنة ولزملائه من أعضاء الأمانة العامة وكما قال الممثل الدائم للكونغو السفير أدوكي في كلمته التي ألقاها أمس في الجمعية العامة ، كان العام الحالي عاما له أهمية خاصة بالنسبة للجنة ، إذ كرّس فيه الأعضاء اهتماما كبيرا لا لجوهر البنود المعروضة عليهم فحسب ، وإنما أيضا للطريقة التي يمكن أن تمارس بها اللجنة أعمالها على أفضل وجه في المستقبل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فإني أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم اجراء مناقشة لتقارير اللجنة الرابعة المعروضة على الجمعية العامة اليوم .
تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لذلك ستقتصر الكلمات التي تلقى على تعليقات التصويت .

إن مواقف الوفود فيما يتعلق بشتى توصيات اللجنة الرابعة قد تم ايضاحها في اللجنة ، وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٢٤ ، توافق الجمعية العامة على أن :

"تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليق تصويتها مرة واحدة . أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" .

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا لذلك المقرر ، تحدّد مدة الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت بعشر دقائق .

وقبل أن نبدأ البتّ في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الرابعة ، أود أن أبلغ ممثلي الدول أننا سنشرع في عملية اجراء التصويت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الرابعة . وهذا يعني أنه في الحالات التي أجري فيها تصويت مسجل في اللجنة فإننا سنعمل نفس الشيء هنا . وآمل أيضا أن نعتمد ، دون تصويت ، التوصيات التي اعتمدت دون تصويت في اللجنة الرابعة ، ما لم تكن الوفود قد سبق أن أخطرت الامانة بخلاف ذلك .

تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الرابعة A/45/680 بشأن البند ١١١ من جدول الاعمال المعنون "المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

وتبتّ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت باعتماده اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من التقرير .
لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،

هندوراس ، هونغارييا ، ايسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران
(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ،
إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية
الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،
ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ،
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
سلفادور ، جزر سليمان ، المومال ، اسبانيا ، سري لانكا ،
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ،
فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المبتدعون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٣ أعضاء عن

التصويت (القرار ١٦/٤٥)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من نظر

البند ١١١ من جدول الأعمال .

تنتقل الجمعية الآن إلى التقرير A/45/681 للجنة الرابعة المتعلق بالبند ١١٣

من جدول الأعمال المعنون "أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الأفريقي" .

وستبث الجمعية العامة أولا في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة

في الفقرة ٩ من التقرير .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

* بعد ذلك ، أبلغ وفدا كينيا وناميبيا الأمانة العامة بأنهما كانا

ينويان التصويت مؤيدين .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،
بورкина فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،
إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غانا ،
غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو
الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية
الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ،
نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ،
رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،
سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ،
لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، كندا ،
كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ،
هنغاريا ، آيسلندا ، أيرلندا ، لختنشتاين ، ملاوي ، مالطة ،
نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، بولندا ، رومانيا ، اسبانيا ،
السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٩ من الوثيقة A/45/681 بأغلبية ١١٣

صوتا مقابل ١١ صوتا مع امتناع ٢٤ عضوا عن التصويت . (القرار ١٧/٤٥)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبث الجمعية الآن في مشروع

مقرر أومت به اللجنة الرابعة في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/45/681) .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني

دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، تشاد ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ،

كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ،

بعد ذلك أبلغ وفد كينيا الامانة العامة أنه كان ينوي التصويت

*

مؤيدا .

مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غانا ، غرينادا ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
 العراق ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
 الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ،
 رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إسرائيل ، إيطاليا ،
 لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلغاريا ، جمهورية إفريقيا الوسطى ،
 تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، هنغاريا ،
 أيسلندا ، أيرلندا ، اليابان ، لختنشتاين ، ملاوي ، مالطة ،
 نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، رومانيا ، اسبانيا ، السويد ،
 تركيا .

أُعتد مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٠ من الوثيقة A/45/681 بأغلبية ١١٥ صوتاً مقابل ١١ صوتاً مع امتناع ٢٢ عضواً عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبذلك نختم نظرتنا في البند ١١٢ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة (A/45/682) بشأن البند ١١٢ من جدول الأعمال ، المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ، والبند ١٢ من جدول الأعمال ، المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٨ من تقريرها (A/45/682) .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

بعد ذلك أبلغ وفد كينيا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت

*

مؤيداً .

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران
 (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ،
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ،
 سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا ، إسرائيل ،
 إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلغاريا ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ،
 فنلندا ، اليونان ، هنغاريا ، آيسلندا ، أيرلندا ، اليابان ،
 لختنشتاين ، مالطة ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ،
 رومانيا ، أسبانيا ، السويد ، تركيا .

أُعتد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل ١٢ صوتا مع امتناع ٢٠ عضوا عن

التصويت . (القرار ١٨/٤٥)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

نيوزيلندا الذي يرغب في تعليل تصويته .

السيد كمبير (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفدى

عن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمد لتوه والخاص بدور الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية في تنفيذ إعلان إنهاء الاستعمار . وعلى غرار عدد من الوفود الاخرى التي امتنعت عن التصويت أيضا هذا العام ، كان من دواعي سرور نيوزيلندا أن تتمكن من تأييد مشروع قرار مماثل بشأن الوكالات المتخصصة عندما عرض على الجمعية العامة في العام الماضي . وقد حدث امتناعنا هذا العام مع علمنا بأن الوكالات والمؤسسات لعبت دورا كاملا وحيويا في عملية تقرير المصير على مدى العقود الاخيرة . وترحب نيوزيلندا باستمرار اشتراك هذه وتلك في هذه العملية .

وحقا إن مشروع القرار هذا العام يتضمن بعض التغييرات القيمة . فهو يسلم بالمساهمة الهامة للإعلان المتعلق بالفصل العنصري والذي اعتمد بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر الماضي . ويشتمل مشروع القرار أيضا على فقرة تتسم بأهمية خاصة عن هشاشة اقتصادات الاقاليم الجزرية الصغيرة وعدم قدرتها على مواجهة الكوارث الطبيعية .

ومع ذلك ، من دواعي أسفنا الشديد أن يعود مشروع القرار في فقرات أخرى إلى استعمال تعبيرات الماضي الطنانة بطريقة أدهشتنا لكونها لغة لا صلة لها بالحاجات الحقيقية للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وفي بعض الحالات يغطي مسائل أصبحت بالفعل موضوعا لبند أخرى على جدول الأعمال . وهذا للأسف ، كان السمة المميزة لبعض مشاريع القرارات الأخرى التي نظرت فيها اللجنة الرابعة هذا العام .

بعد ذلك أبلغ وفد كينيا الأمانة العامة أنه كان يبنوي التصويت

*

مؤيدا .

وتعترض نيوزيلندا على ممارسة أسلوب التخصيم بالاسم ، وكانت ستصوت ضد الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة والفقرة ١٧ من المنطوق لو أنها طرحا للتصويت . وكل هذه الإشارات غير مقبولة نظرا لعدم انطباقها تماما على عمل الوكالات المتخصصة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وقد أوضح السفير أدوكي ، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الشعبية ورئيس اللجنة الرابعة ، في بيانه أمام الجمعية العامة أمس ، أن هذا العام يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للجنة . وبعد ٣٠ عاما من الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في إنهاء الاستعمار ، وتحديد عشرة أعوام كهدف لإنهاء هذه المهمة ، يبدو من المناسب أن تجري تقييما لاساليب العمل .

وعلى أساس المناقشة التي جرت في اللجنة هذا العام ، يقترح السفير أدوكي تشكيل فريق عمل غير رسمي تشترك فيه نيوزيلندا بوصفها عضوا في مكتب اللجنة الرابعة . ونظرا لأن نيوزيلندا كانت مسؤولة في الماضي أمام الأمم المتحدة عن عدة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي ، ولكنها شهدت خلال الـ ٣٠ عاما الماضية تقرير المصير يمارس فيها جميعا إلاّ أحدها ، فإنها تعرب عن استعدادها لتقديم المساعدة بأي طريقة مناسبة في عمليات تقرير المصير التي ما زالت تجري داخل نطاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختم نظرنا في البند

١١٣ من جدول الأعمال والفصلين الأول والسادس (القسم دال) من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة (A/45/683) بشأن البند ١١٤ من جدول

الأعمال ، المعنون "برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الإفريقي" .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٨

من تقريرها (A/45/683) .

اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار بدون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

أُعتد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٨ من الوثيقة A/45/683

(القرار ١٩/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختم نظرننا في البند

١١٤ من جدول الاعمال .

ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة (A/45/684) بشأن البند ١١٥ من جدول

الاعمال ، المعنون "التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أومت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧

من تقريرها (A/45/684) . لقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار بدون اعتراض .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

أُعتد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من الوثيقة A/45/684

(القرار ٢٠/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختم نظرننا في البند

١١٥ من جدول الاعمال .

ننظر الآن في تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال (A/45/685) و Corr.1) المتصل بفصول تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المتعلقة بأقاليم معينة لا تشملها بنود أخرى من جدول الأعمال .

سُتبت الجمعية في مختلف توصيات اللجنة الرابعة . وسأطرح التوصيات على الجمعية واحدة تلو الأخرى . وبعد أن يكتمل التصويت ، ستتاح الفرصة للممثلين لتعليق تصويتهم .

ننتقل أولاً إلى مشاريع القرارات الـ ١٢ التي أوصت بها اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٤ من تقريرها .

مشروع القرار الأول معنون "مسألة الصحراء الغربية" . تبت اللجنة الآن في مشروع القرار . كما ورد في الفقرة ١٤ من التقرير ، اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الأول ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢١/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون "مسألة كاليدونيا الجديدة" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون اعتراض . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثاني ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٢/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث معنون "مسألة أنغيلا" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود تحذو نفس الحذو ذاته ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٣/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع معنون "مسألة بربودا" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الرابع ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٣٤/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية الى مشروع القرار الخامس المعنون "مسألة جزر فرجن البريطانية" . اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٣٥/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس معنون "مسألة جزر كايمان" ، وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار السادس ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٣٦/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السابع معنون "مسألة مونتسيرات" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار السابع ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٣٧/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثامن معنون "مسألة جزر تركس وكايكوس" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثامن ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ٣٨/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار التاسع معنون "مسألة توكيلاو" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار التاسع ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع (القرار ٣٩/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار العاشر معنون "مسألة جزر ساموا الامريكية" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (القرار ٣٠/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الحادي عشر معنون "مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة" . وقد اعتمده اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟ اعتمد مشروع القرار الحادي عشر (القرار ٣١/٤٥) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني عشر معنون "مسألة غوام" . لقد طلب اجراء تصويت مسجل على مشروع القرار .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينافاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوت ديفوار كوبا ، ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،

قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،
 المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،
 جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
 زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فانواتو .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ،
 تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،
 ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، آيسلندا ، أيرلندا ، إيطاليا ،
 اليابان ، لخشنتشاين ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، بنما ،
 بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، ساموا ، اسبانيا ، السويد ،
 تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار الثاني عشر بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل ٢ أصوات ، وامتناع

٣١ عضوا عن التصويت (القرار ٣٣/٤٥) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الـ

الانتقال الـ مشروعني توافق الآراء الذين أوصت بهما اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٥ من
 تقريرها (A/45/685 و Corr.1) .

* بعد ذلك ، أبلغ وفدا فانواتو وكينيا الأمانة العامة أنهما كانا

ينويان التصويت مؤيديين .

مشروع توافق الآراء الاول معنون "مسألة جبل طارق" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع توافق الآراء الاول ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء الاول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع توافق الآراء الثاني معنون "مسألة بيتكيرن" . وقد اعتمدته اللجنة الرابعة دون معارضة . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع توافق الآراء الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل بعد ذلك الى مشروع المقرر المعنون "مسألة سانت هيلانة" ، الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٢٦ من تقريرها (A/45/685 و Corr.1) . لقد طلب اجراء تصويت مسجل على مشروع المقرر هذا .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونسي دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، غابون ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، المملكة العربية السعودية ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، هنغاريا ، آيسلندا ، إيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، ساموا ، أسبانيا ، السويد ، تركيا .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١١٠ أصوات مقابل صوتين ، وامتناع ٣٢ عضواً عن

التصويت * .

* بعد ذلك ، أبلغ وفد كينيا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيداً ، وأبلغ وفد لبنان أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة A/45/23 ، و A/AC.109/1015 ، و Corr.1 ، و A/AC.109/1016 ، و A/AC.109/1021 ، و A/AC.109/1023 ، و Corr.1 ، و Add.1 ، و A/AC.109/1024 ، و A/AC.109/1036 ، و A/AC.109/1038 ، و A/AC.109/1041 ، و Corr.1 ، و A/AC.109/1044 ، و A/AC.109/1048 ، و Corr.1/Rev.1 ؛
- (ب) تقرير الأمين العام (A/45/644 و Corr.1) ؛
- (ج) مشاريع قرارات (A/45/23 (Part II) ، الفقرة ٢٦ ، A/45/L.16 ، A/45/L.17) ؛
- (د) مشروع مقرر (A/45/L.18) ؛
- (هـ) تقرير اللجنة الخامسة (A/45/686) ؛
- (و) رسالتان من بابوا غينيا الجديدة (A/45/723 و A/45/724) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمت مناقشة هذا البند

في وقت مبكر من عصر اليوم .

تنتقل الجمعية الآن الى التوصيات الواردة في الفقرة ٢٦ من الجزء الثاني من

تقرير اللجنة الخاصة (A/45/23) ، والى مشروع القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17

ومشروع المقرر A/45/L.18 .

(الرئيس)

أعطى الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذي يرغب في تعليل تصويته قبل التصويت .

أود أن أذكر الوفود إنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٠١/٣٤ تحدد تعليقات التصويت بعشر دقائق ويُدلي بها الاعضاء من مقاعدهم .

السيد رتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

في بياننا في اللجنة الرابعة ، وفي تعليلنا للتصويت اضطر وفدي إلى معارضة الصياغة البالية لعدد من القرارات التي كانت قيد النظر . ولم يكن هذا أمرا محبا إلى نفوسنا لكننا نعتقد أن موارد الأمم المتحدة وعملها يساء توجيهها . ونعتقد أن الوقت قد حان للتدقيق في ممارسات وإجراءات الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار . ونحن في حاجة إلى التخلص من التكرار والازدواجية وإلى أن نعتمد بدلا من ذلك نهجا عمليا عصريا يستجيب على نحو أفضل للاحتياجات الحاضرة لشعوب الاقاليم الصغيرة التابعة القليلة المتبقية .

إن الأمم المتحدة تواجه تحديات جديدة ومطالب . ولكن قدرتها على الاستجابة تصبح مقيدة عندما يكرس جزء من مواردها على نحو غير سليم لإدامة عمل ينبغي أن يودع الآن في سجلات المحفوظات . ومشاريع القرارات التي سنصوت عليها الآن خير مثال على ذلك . ومشروعا القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 لا يختلفان عن المشروعين السابقين عليهما ، إلا بقدر تشير ضالته الكتابة في النفس ، فقد صيغتا بعبارات بالية كانت تملح العقود المنصرمة ، وهما لا يقولان شيئا يعتد به لشعوب الاقاليم البريطانية التابعة التي تحكم نفسها بنفسها .

وفي العام الماضي أدلى وفدي ببيان في الجمعية بشأن مشروع القرار الخاص بالاحتفال بالذكرى الثلاثين لإعلان إنهاء الاستعمار . وصوّت وفدي ضد مشروع القرار ، ورأينا إنه من غير المفهوم أن تكرر جهود وموارد اضافية لعملية إنهاء الاستعمار في الوقت الذي تقل فيه أعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان وتكثر فيه المطالب على موارد الأمم المتحدة بأكثر من أي وقت مضى . ومشروع القرار المقدم هذا العام بشأن

الاحتفال بالذكرى الثلاثين ليس أفضل من مشروع العام الماضي . فهو ترداد لعبارات الماضي الخطابية التي لا يعتد بها - وتخطر على بالي هنا بمفغة خاصة الفقرة ٩ من المنطوق . ومما يبعث على اليأس أن يكون علينا أن نصوّت على مثل هذه الوثيقة التي لا يمكن إلاّ أن تسيء إلى الانجازات الرائعة التي تمت في الماضي في ميدان إنهاء الاستعمار . إننا نذكر الجمعية مرة أخرى بأن حق تقرير المصير لا يعني بالضرورة الاستقلال التام . وشعوب أقاليمنا التابعة المتبقية تمارس حقها في تقرير المصير في كل مرة تتوجه فيها إلى صناديق الاقتراع . وتقرير الاضطلاع أو عدم الاضطلاع بمسؤوليات الاستقلال الكامل ، مسألة تخص هذه الشعوب وحدها . ونحن نحترم قراراتها .

كان يمكنني أن أدلي بنفس هذا الكلام في أي وقت في السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك . ولكنني أود أن أختتم بنبرة فيها شيء من الأمل . إننا ندرك أن اللجنة الخاصة تعيد النظر في نهجها إزاء المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، خاصة بعد أن أخذت ناميبيا أخيرا مكانها بيننا كدولة مستقلة . ويمكننا الآن أن نرى بوضوح أكثر من أي وقت مضى إننا نتكلم بشأن مستقبل أقاليم جزرية صغيرة قليلة . إنني أشيد برئيس اللجنة الخاصة لاهتمامه بالأمر ، كما لاحظت أيضا باهتمام الملاحظات التي أبدتها رئيس اللجنة الرابعة . ولا يسعني إلاّ أن أتعلق بالأمل في أن لا يكون على الجمعية واللجنة الرابعة أن ينظرا في السنة القادمة في حشد كبير من مشاريع القرارات التي لا تبين الحقائق ولا تفعل شيئا لتحقيق رغبات الشعوب في الأقاليم التابعة المتبقية . فنحن هنا لندافع عن رغبات هذه الشعوب أولا وأخيرا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في التوصيات

الواردة في الفقرة ٢٦ من الجزء الثاني من الوثيقة A/45/23 ؛ وفي مشروع القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 ومشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/45/L.18 . ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الاثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية في الوثيقة . A/45/686

أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بوركينا فاسو ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فنزويلا ، قبرص .

تبدأ الجمعية الآن عملية التصويت . نبدأ أولاً بالتصويت على مشروع القرار المعنون "الذكرى السنوية الثلاثون لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" الذي يظهر في الفقرة ٢٦ من الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة (A/45/23) .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ،

نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، قطر ،
 رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ،
 هنغاريا ، آيسلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ،
 لختنشتاين ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، بنما ، بولندا ،
 البرتغال ، رومانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٦ من الوثيقة (A/45/23-Part II)

بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٢١ عضوا عن التصويت (القرار ٣٣/٤٥) * .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية الآن على مشروع

القرار A/45/L.16 المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" .

* بعد ذلك أبلغ وفد كينيا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت

مؤيدا .

لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ،

سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، ألمانيا ،
 هنغاريا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، ملاوي ،
 هولندا ، بولندا ، رومانيا .

اعتمد مشروع القرار A/45/L.16 بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٥

عضوا عن التصويت (القرار ٣٤/٤٥) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية الآن على مشروع

القرار A/45/L.17 المعنون "نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار" .

لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

* بعد ذلك أبلغ وفد كينيا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت

.

مؤيدا .

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينافاسو ،
 بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
 الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية
 الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ،
 فنلندا ، غابون ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ،
 الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،
 ايرلندا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ، جمهورية لاو
 الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
 البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا

المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : بلجيكا ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، ألمانيا ،
هنغاريا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ،
هولندا ، بنما ، بولندا ، رومانيا .

اعتمد مشروع القرار A/45/L.17 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ١٤

عضوا عن التصويت (القرار ٣٥/٤٥) *

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت الجمعية الان على مشروع

المقرر الوارد في الوثيقة A/45/L.18 المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار".
لقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،

بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ،

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكامبيرون ، الرأس

الاحضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،

كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،

بعد ذلك أبلغ وفد كينيا الامانة العامة انه كان ينوي التصويت

*

مؤيدا .

مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غانا ، غرينادا ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
 الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو
 الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، بليز ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
 ألمانيا ، اليونان ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ،
 اليابان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ،

البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/45/L.18 بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل

لا شيء مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت* .

بعد ذلك أبلغ وفد كينيا الامانة العامة أنه كان ينوي التصويت

*

مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تعليل تصويتهم . وأذكر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وتُدلي الوفود ببياناتها من مقاعدها .

السيد فيف (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم

باسم البلدان النوردية الخمسة : آيسلندا ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا ، النرويج . ما برحت البلدان النوردية تولي أهمية قصوى لما لجميع شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير . ومن ثم ، نرحب بالانجازات التي تحققت في عملية انهاء الاستعمار التي تكاد الآن أن تبلغ مداها .

لقد صوّتت البلدان النوردية مؤيدة لمشروع القرارين A/45/L.16 و L.17 .

بيد أننا لم نستطع ، للأسف ، أن نفعل ذلك دون ابداء بعض التحفظات .

إن مشروع القرار A/45/L.16 يتضمن صيغاً لا يسعنا الموافقة عليها . فصيغة

الفقرتين ٤ و ١١ من المنطوق تتعارض ومبدأ الميثاق القاضي بأن تشجع الأمم المتحدة الحلول السلمية . كما أننا نجد صيغة الفقرتين ٩ و ١٠ من المنطوق عاتمة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/45/L.17 ، لا ينبغي تفسير تصويتنا على الفقرة ١

من المنطوق المتعلقة بالفصل المتصل بنشر المعلومات من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بانتهاء الاستعمار ، على أنه موافقة على جميع أجزاء ذلك الفصل . وفضلاً عن ذلك ، فإن الفقرة الرابعة من الديباجة التي تتعلق بتدابير الرقابة في جنوب افريقيا ، تخالف الحقائق الراهنة ، بالنظر إلى التطورات الهامة التي جرت في ذلك البلد خلال العام الماضي .

وقد امتنعت البلدان النوردية عن التصويت على مشروع القرار A/45/L.18 كنتيجة

لتصويتها منذ عامين على القرار الخاص بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

وفضلاً عن ذلك ، يؤسف البلدان النوردية أنها اضطرت إلى الامتناع عن التصويت

على مشروع القرار الجديد المتعلق بالذكرى الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستعمرة . فهو في رأينا يتناقض مع وجهة النظر التي أبدتها البلدان

النوردية دوماً والتي تدعو إلى تركيز النصوص المتعلقة بإنهاء الاستعمار وترشيدها . إن

هذا النص طويل للغاية . كما أنه يتضمن صيفا لم تراخ فيها التطورات الايجابية التي طرأت في الجنوب الافريقي . وأقصد بهذا ، ضمن جملة أمور ، الفقرتين ٤ و ١٠ من المنطوق ، وحيث أن ناميبيا نالت استقلالها ، ففي رأينا ، أن الاشارات إلى الفصل العنصري ، الواردة في الفقرة السابعة عشرة من الديباجة والفقرة ٩ من المنطوق لم يعد لها في الواقع أي محل ، في سياق عملية انهاء الاستعمار . وفيما يتعلق بالفقرات ١٥ و ١٦ من المنطوق ، المتصلة بالانشطة العسكرية ، فإننا نرى أنها عائمة للغاية . فضلا عن ذلك ، تتضمن الفقرة ٧ من المنطوق صيغة مبهمة فيما يتصل بتشجيع الحلول السلمية .

والبلدان النوردية ترحب ترحيبا حارا بالمقترح الذي قدمه رئيس اللجنة الرابعة السفير أدوكي ممثل الكونغو الدائم والذي يدعو إلى انشاء فريق عامل لإمعان النظر في بنية وصيغة النصوص ذات الصلة بإنهاء الاستعمار .

السيد كمبر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوّت

وفدي مؤيدا لمشروع القرار المتعلق بالذكرى الثلاثين لانتهاء الاستعمار . وباعثنا على هذا هو رغبتنا الراسخة في أن نوفر أقصى ما يمكن من مساعدة ودعم لقضايا انهاء الاستعمار . وسجلنا في هذا الصدد واضح .

ونحن ندرك تماما الحاجة إلى انعكاس صورة الماضي في القرارات . ولكن من الضروري أيضا ، كما ذكرت آنفا في هذه الدورة ، أن ننظر إلى المستقبل بطرق بتّاءة وايجابية ، تصون ، في المقام الاول ، مصالح الشعوب التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير . وتشكّل الحلقتان الدراستين المعنيتان بإنهاء الاستعمار اللتان عقدتا في وقت سابق من هذا العام في بورت فيلا وبريدجتاون دليلا دامغا على قيمة الحوار المستمر مع سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وهذه نقطة أشارها بقوة الممثل الخاص لتوكيلاو هذا العام عندما أخبر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة والتابعة للجنة ال ٢٤ بأن اقليم توكيلاو نفسه يعتمد على الامم المتحدة في نقل تطلعاته ومخاوفه إلى المجتمع الدولي .

(السيد كمبر ، نيوزيلندا)

ومن ثم نجد لزاما علينا أن نسجل خيبة أملنا لأن مشروع القرار المقدم في ذكرى هامة لم يصف في عبارات يمكن أن تسفر عن توافق في الآراء . كما أننا أصبنا بخيبة أمل لرؤية مزيد من نماذج الصيغ البالية والعبارات المبتذلة التي لا محل لها في السياق والتي تجاوزتها الأحداث . ومن ثم ، فإننا نتحفظ في منح تأييدنا لمشروع القرار هذا . ولا بد في السنوات القادمة من اتباع نهج ووضع صيغ جديدة إن أريد للقرارات أن تكون ذات أهمية وجدوى باعتبارها منارة تهدي بها عملية انتهاء الاستعمار في هذا العقد الدولي وتبعاً لذلك ، ترحب نيوزيلندا بقرار لجنة الـ ٢٤ الخاصة الذي أشار إليه مقررها أمس ، والذي ستقوم بموجبه بإعادة النظر في عملها وقراراتها العام المقبل . وتحقيقاً لهذه الغاية تتطلع نيوزيلندا إلى العمل مع لجنة الـ ٢٤ ، وذلك بوصفنا دولة قائمة بالادارة ومن خلال عضويتنا لمكتب اللجنة الرابعة في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة .

السيد غرين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنعت كندا عن

التصويت على مشروع القرار A/45/L.16 وعلى مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/45/L.18 مما يتماشى وتصويتنا على النصوص المماثلة في دورات الجمعية العامة السابقة .

ولئن كنا أيدينا مشروع القرار A/45/L.17 ، فإننا نرى أنه مازال يتضمن إشارات غير لائقة إلى الفصل العنصري والاستعمار نرجو حذفها أو تعديلها مستقبلاً .

لقد أيّدت كندا اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة منذ ٣٠ عاماً مضت ، واضطررنا اليوم ، مع الاسف ، إلى الامتناع عن التصويت على القرار التذكاري الوارد في الفقرة ٢٦ من الوثيقة (Part II) A/45/23 . فكما أوضحنا في مناسبات عدة خلال دورة الجمعية العامة هذه ، فإن استقلال ناميبيا ألقى ، في رأينا ، مسألة الفصل العنصري من جدول أعمال انتهاء الاستعمار . ومن ثم ، لا نعتقد أنه من المناسب أن تتضمن مشاريع قرارات مقدمة بموجب هذا البند من جدول الأعمال أية صيغ عن الفصل العنصري . ففي منظومة الأمم المتحدة محافل أنسب لمعالجة هذه المسألة .

وبناء عليه ، نشعر بخيبة أمل لأن واضعي مشاريع القرارات هذه لم يفتنموا الفرصة لتعديل نصوصهم بحيث تأخذ في الاعتبار التطورات التي طرأت مؤخرا في الجنوب الافريقي ، وبخاصة استقلال ناميبيا .

وتأمل كندا ، ألا نجد عند نظرنا في مشاريع القرارات التي ستقدم بموجب هذا البند من جدول الاعمال في الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة ، تلك الصيغ البالية وغير اللائقة ، بما في ذلك ذكر الاسماء الذي لا داعي له والمشير للمشاحنات . وفي هذا الصدد ، نرحب بالاقترح الذي طرحه امس رئيس اللجنة الرابعة والداعي إلى انشاء فريق عامل للمساعدة في عملية إعداد مشاريع قرارات بشأن انتهاء الاستعمار تلبى احتياجات الثمانينات .

السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلن

وفدي في مناسبات عدة تأييده لعمل الهيئات المعنية بإنهاء الاستعمار والتابعة للأمم المتحدة . بيد أن مشاريع القرارات التي اعتمدها لتونا تتسم بطابع مشير للتشاحن ولا تعبّر عن التطورات الجارية في العالم . فهي تضم العديد من الفقرات التي ليس لها علاقة تذكر بعملية إنهاء الاستعمار ، وتتضمن عبارات أخرى تتجاوز ولاية لجنة ال ٢٤ وحدود عملية إنهاء الاستعمار .

هذا ، للأسف ، هو حال القرارين اللذين بتتنا فيهما الآن ، ولهذا امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالذكرى الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يود وفدي أن يذكر ما يلي : أعلنت تشيكوسلوفاكيا في عدة مناسبات تقيدتها بمبادئ إعلان إنهاء الاستعمار الذي يتضمن مبادئ هامة مثل حق كل الشعوب في تقرير المصير وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة ، وعدم جواز اخضاع الدول للسيطرة الأجنبية والاستغلال وعدم جواز انتهاك الوحدة الوطنية والسلام الاقليمي وعلى هدي هذه المبادئ وتلك الاهداف السامية ، صوّت وفدي مؤيدا للنص المكرس للاحتفال بالذكرى الثلاثين .

وأود أن أذهب الى ما هو أبعد من ذلك . إن وفدي يرى أن مشروع القرار الرمزي الالف الذكر يذكرنا بأهداف القضاء على الاستعمار وكان ينبغي أن يعتمد بتوافق الآراء . وهذا الموقف دلالة أخرى يقدمها وفدنا ، ولكننا في الوقت نفسه نفهم تماما دوافع الوفود التي لم تستطع أن تؤيد مشروع القرار . إن أولئك الذين لم يستطيعوا تأييد القرار ليسوا مسؤولين عن عدم وجود توافق في الآراء .

السيد سافوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوّت وفدي لصالح مشروع القرار المتعلق بالذكرى الثلاثين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بناء على تفهمنا لضرورة الاشادة بالجهود التي لا تكل التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال إنهاء الاستعمار ، وتأكيدنا مجددا للالتزامنا بتنفيذ الاعلان تنفيذًا كاملاً .

وفي الوقت نفسه كان وفدي يفضل أن يكون هناك قرار أكثر تمشياً مع أحدث التطورات . وعلاوة على ذلك وردت في النص فقرات تتناول الفصل العنصري ، وكما ذكر الممثل الدائم لبلغاريا صباح اليوم ، يتمسك وفدي بالرأي القائل بأنه بعد استقلال ناميبيا لم يعد من المناسب النظر في مسائل الفصل العنصري في إطار جدول أعمال إنهاء الاستعمار ، وهناك عدد من الأجهزة المختصة التابعة للأمم المتحدة والتي يمكن فيها تناول الفصل العنصري من كل جوانبه .

ولنفس الاسباب امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرارين A/45/L.16 و

A/45/L.17 .

السيدة بيرد (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : موثت

استراليا لصالح مشاريع القرارات الثلاثة التي اعتمدت توا بشأن هذا البند . وقرارنا بالتأييد لم يؤخذ باستهتار أو بسهولة . ولا يعني ذلك أن استراليا توافق على كل ما جاء في النصوص موضع النظر في إطار هذا البند من جدول الاعمال ، إن الامر أبعد ما يكون عن ذلك .

لقد اثبتت لوفدي من قبل الفرمة لان يوضح في اللجنة الرابعة أن الكثير من مشاريع النصوص التي تأتينا من لجنة ال ٢٤ مصوغة بلغة عفا عليها الزمن ولا علاقة لها بالموضوع ، وهي صياغة ربما كانت مناسبة في الستينات ولكنها ليست كذلك اليوم . يجب أن نقاوم إغراء إعادة استخدام نفس الصياغة من سنة الى سنة . فنلاحظ على سبيل المثال أن الاشارات الى جنوب افريقيا في هذا النص لا تأخذ في الاعتبار التغييرات الهامة التي حدثت في ذلك البلد في العام الماضي .

إن العامل الرئيسي الذي حدا استراليا على التصويت لصالح هذه النصوص هو تأييدنا القوي لدور الامم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار . وقد ايدت استراليا تسمية التسعينات العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ونؤيد بقوة هدف استئصال الاستعمار لغاية عام ٢٠٠٠ ، إن لم يكن قبل ذلك .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن نركز بوضوح على الاعمال التي مازال علينا القيام بها . إن معظم الاقاليم ال ١٨ التي مازالت غير متمتعة بالحكم الذاتي المدرجة على قائمة الامم المتحدة هي دول جزرية صغيرة في المحيط الهادئ والكاريببي . وإذا أردنا تحقيق أهداف العقد ، فإن من الحيوي أن تكون أعمال الامم المتحدة متملة بالاحتياجات المحددة لهذه الاقاليم التي مازالت غير متمتعة بالحكم الذاتي وموجهة لتلبيةها . أما القرارات التي تعيد استخدام الصيغ غير المجدية والتي فات اوانها ، فإنها لا تخدم أغراض أولئك الذين يفترض أننا نساعدهم .

(السيدة بيرد ، استراليا)

إن وفدي يود ، بتصويته لصالح النص المدرج تحت هذا البند ، أن يؤكد استعداداه للعمل مع كل الوفود للتوصل الى نهج مشترك في مجال من مجالات عمل الأمم المتحدة ينبغي أن نوافق عليه جميعا . نحن نحتاج الى وحدة الهدف بدلا من صياغة مفرقة للصفوف ، إذا كنا نريد تحقيق أهداف العقد .

وفي هذا الصدد ، نلاحظ مع الاهتمام الاقتراح المقدم بالأمس من رئيس اللجنة الرابعة بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي يساعد في تيسير مهمة إحراز تقدم نحو وضع قرارات ملائمة للتسعينات . ونحن نتطلع الى العمل مع سائر أعضاء الأمم المتحدة في الفترة المتبقية من العقد لكفالة العمل يدا واحدة لتحقيق هدف جماعي وهو تخليص العالم من الاستعمار في موعد غايته عام ٢٠٠٠ .

السيد هيز (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أسوة بما حدث

في الماضي بشأن مشاريع قرارات مماثلة صوّت وفد بلادي لصالح مشروع القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 . كذلك صوتنا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/23 (الجزء الثاني) بشأن الذكرى الثلاثين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

لقد صوّت وفد بلادي مؤيدا مشاريع القرارات المذكورة بسبب الأهمية التي نعلقها على حق تقرير المصير غير القابل للتصرف لجميع الشعوب . إن أيرلندا أيدت دائما هذا الحق تأييدا تاما .

ومع ذلك ، فإن المشاريع التي أيدناها تتضمن بعض الصياغات التي لا نوافق عليها . وهذا ينسحب بوجه خاص على النص المتعلق بالذكرى الثلاثين . وبمودة خاصة ، لا تعتقد أيرلندا أن من المناسب تناول الحالة في جنوب افريقيا في النصوص الخاصة بإنهاء الاستعمار ، كما أن النص في رأينا ، لا يعبر عن التغيرات في الأوضاع في الجنوب الافريقي .

السيد هاينوتسي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترى النمسا

أن عملية إنهاء الاستعمار تشكل أحد المنجزات البارزة للأمم المتحدة . ولهذا أيدت النمسا باستمرار جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد .

ويعزى تأييد النمسا للقرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/23 (الجزء الثاني) الى التزامها المادق لعملية إنهاء الاستعمار وحق الشعوب في تقرير المصير . ولكن لا ينبغي تفسير هذا على أنه موافقة على كل الأحكام الواردة في هذه النصوص فلدينا تحفظات فيما يتعلق ببعضها . وأود أن أشير بصورة خاصة الى الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/45/L.16 وأن أؤكد أن النمسا تفهم أن هذه الفقرة تشير على نحو حصري الى الكفاح بالوسائل السلمية ، نظرا لان النمسا ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، مقتنعة تمام الاقتناع بأنه ينبغي إجراء التغيير اللازم بالوسائل السلمية وحدها .

وقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/45/L.18 .

وفيما يتصل بمشروع القرار المتعلق بالذكرى الثلاثين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، تأسف النمسا لان ذلك النص يتضمن بعض الفقرات الخلافية التي حالت دون اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء ، كما كان يليق بالمناسبة .

إن حصول ناميبيا على استقلالها مبعث سعادة خاصة لنا وانجاز كبير في عملية إنهاء الاستعمار . هناك عملية تغيير هامة تجري في جنوب افريقيا . غير أن النصوص التي صوتنا بشأنها قبل قليل لا تعكس للأسف بشكل كاف التطورات الهامة التي حدثت منذ العام الماضي . إنها تبدو كأنها ثابتة في غير الوقت المناسب ، لا سيما أن الجمعية العامة ذاتها قد اعتمدت بالفعل صياغات جديدة بتوافق الآراء ، في الدورة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، ومؤخرا في دورتها الرابعة والأربعين المستأنفة . وتؤيد النمسا تماما تحديث نظرنا في المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار ليتمشى مع أحدث التطورات ، وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديرنا ومساندتنا لاقتراح السفير أدوكي ، الذي تولى رئاسة اللجنة الرابعة باقتدار ، وهو الاقتراح الداعي الى تشكيل فريق عامل يساعد على الاصلاح ، ومن ثم يعزز تأثير عملنا فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار .

وختاما ، أود أن أؤكد من جديد مساندة النمسا المستمرة والتي لا لبس فيها لعملية إنهاء الاستعمار .

السيد ديكتاكييس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

اليونان ظلت تؤيد باستمرار جهود المجتمع الدولي في ميدان إنهاء الاستعمار ، وهي الجهود التي أسفرت عن نتائج مذهلة خلال العقود الماضية . وإسهام الأمم المتحدة في هذا الميدان أمر بالغ الأهمية . ومن هذا المنطلق ، صوّت وفد بلادي مؤيدا لمشروع القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 ، كما فعل باستمرار في الماضي بشأن مشاريع القرارات المماثلة ، ومؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/23 (الجزء الثاني) والذي يتعلق بالذكرى الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

بيد أننا نود إبداء تحفظات بشأن بعض من أحكام هذه القرارات نرى أنها لا تتفق مع روح القرارات وأهدافها . ولئن كانت اليونان لا تحيد عن إدانة الفصل العنصري ، فإننا نخشى بصورة خاصة أن يساء تفسير الإشارة اليه في هذه القرارات التي

اعتمدت منذ حصول ناميبيا على استقلالها . فضلا عن ذلك ، فإننا نرى أن أقسام تلك القرارات المتعلقة بمنطقة الجنوب الافريقي لا تعكس بالكامل التطورات التي شهدتها هذه المنطقة مؤخرا .

السيد دا كوستا بيريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن البرتغال تعتبر عملية إنهاء الاستعمار أحد الانجازات التاريخية للأمم المتحدة ، ونأمل أن تستكمل هذه العملية قريبا بنجاح .

إن البرتغال تساند تماما حق الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال طبقا للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة ، ولذلك صوتنا بالموافقة على مشروع القرارين A/45/L.16 و A/45/L.17 .

إن مشروع القرار A/45/23 (الجزء الثاني) ، الفقرة ٢٦ ، المتعلق بالذكرى الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يتضمن صيغا تؤيدها تأييدا تاما ، وهي على وجه التحديد الفقرتان ١١ و ١٣ من منطوق القرار . غير أنني يجب أن أذكر أن وفد بلادي لديه تحفظات شديدة بشأن الفقرتين ٤ و ٩ من منطوق القرار . وتؤكد البرتغال من جديد معارضتها للإشارة المستمرة الى الفصل العنصري في سياق المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار . فهذه الاشارات ليست في محلها ، وصياغة الفقرتين لا تأخذ في اعتبارها التطورات المشجعة والإيجابية في جنوب افريقيا . ولهذا السبب امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد سيرانو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد

بلادي بالموافقة على مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/45/L.16 و A/45/L.17 ، كما فعل في السنوات السابقة بالنسبة لمشاريع القرارات المماثلة . وذلك دليل جديد على ما توليه بلادي من أهمية لممارسة جميع الشعوب لحقها ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير وعلى مساندتنا الدائمة لهذه المسألة .

غير أن النصوص المعروضة علينا تتضمن بعض الاساليب والصيغ القاطعة الى حد المبالغة ، والتي لا يمكن بالتالي الموافقة عليها . فهي قد تفسر في بعض الحالات على

إنها لا تتسق مع مبدأ التسوية السلمية للنزاعات وهي في حالات أخرى لا تتراعي بالقدر الكافي التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا على وجه الخصوص .

ومن نفس المنطلق أيد وفد بلادي مشروع القرار الخاص بالذكرى الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة رغم أن بعض هذه الاعتراضات نفسها قد ينطبق هنا . ويرى وفد بلادي أنه يتعين بذل أقصى الجهود الممكنة لتلافي التكرار الذي لا داعي له في جميع هذه القرارات .

السيد غوفن (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوتنا

بالموافقة على مشروع القرار A/45/L.16 ، التزاما بسياستنا المؤيدة لجهود إنهاء الفصل العنصري . غير أن ذلك التصويت ينبغي ألا يفسر على أنه يعني موافقتنا على جميع ما ورد في القرار . وأشار على وجه الخصوص إلى الفقرتين ٤ و ٧ من منطوق القرار ، وهما فقرتنا قاطعتان إلى حد المغالاة . وأود أن أسجل تحفظنا على الفقرة ٩ من منطوق القرار . ونرى أن صياغة هذه الفقرة غير مرضية .

لقد صوتنا كذلك بالموافقة على مشروع القرار الوارد في الفقرة ٢٦ من الوثيقة A/45/23 (الجزء الثاني) . ورغم تأييدنا لمشروع القرار هذا ، فإننا نرى أنه كان ينبغي صياغة بعض فقراته بشكل أكثر رقة حتى تعكس مناخ التعاون والتفاهم السائد في الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اشيوبيا

الدائم ، ورئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد تاديسي (اشيوبيا) ، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ

إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إنني ، وقد أوشكت الجمعية العامة على الانتهاء من النظر في البند ١٨

الخاص بتنفيذ الإعلان ، أود ، بالنيابة عن زملائي في اللجنة الخاصة ، أن أوجه الشكر

إلى جميع الوفود لما قدمته مرة أخرى من إسهام مفيد لقضية إنهاء الاستعمار .

ولا حاجة بي لان أذكر أننا أمفينا باهتمام الى الملاحظات والاقتراحات التي أبدت أثناء النقاش الذي دار حول إنهاء الاستعمار هذا العام . وهذه الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالموضوع سوف تدرس بعناية ، ولن ندخر وسعا في مراعاتها عند تخطيط مسار عملنا في المستقبل .

وكما سبق أن ذكرت ، ستسعى اللجنة الخاصة أيضا الى الاستمرار في مراعاة الآراء التي أعرب عنها ممثلو الاقاليم المتبقية في الحلقتين الدراسيتين اللتين نظمتها اللجنة في وقت سابق من هذا العام وفي محافل أخرى مختمة . إن اعتماد الجمعية العامة من جديد للقرارات المتعلقة بتنفيذ الاعلان ونشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار هو دليل آخر على الاهمية التي مازال المجتمع الدولي يعيرها للمهام المتبقية .

إن ولايتنا ، كما أوضحتها تلك القرارات ، هي التحقق من أن شعوب كل الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ستُعطى الفرصة لكي تقرر بحرية مركزها السياسي في المستقبل ، ومن أن الدول القائمة بالادارة تنهض بمسؤولياتها ، بموجب الميثاق ، فيما يتصل بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الاقاليم .

وفي أثناء المناقشة التي دارت في هذه الدورة ، أعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن عملية إنهاء الاستعمار بلغت مرحلة انتفتت فيها الحاجة لان تكرر الامم المتحدة هذا القدر من الطاقة والموارد لهذه المسألة . غير أن أغلبية الوفود ، ومنها لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، ترى أن المهام المتبقية مازالت تستحق أن يبذل المجتمع الدولي جهودا دؤوبة من أجلها . والواقع أن هذا هو أيضا الرأي الذي أعربت عنه الشعوب المعنية .

وفي أثناء الحلقتين الدراسيتين الاقليميتين المعقودتين في فانواتو وبربادوس فيما يتصل بالاحتفال بالذكرى الثلاثين للإعلان ، أعرب ممثلو الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن رأيهم دون لبس وكانوا متحدين بشأن مسألة تقرير المصير . وأجمعوا على الحاجة إلى تعزيز جهود الأمم المتحدة ودور اللجنة الخاصة في الكفاح في سبيل إنهاء الاستعمار إنهاءً تاماً ، بالرغم من اختلاف مراحل نمو تلك الاقاليم أو اختلاف النهج التي يودون اتباعها لإعمال حقهم في تقرير المصير . وقد أكدوا من جديد هذا الموقف المشترك دون أن يغيب عن نظرهم أن تقرير المصير ينبغي أن يتضمن مجموعة كاملة من الخيارات على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة (١٥٤) (د - ١٥) ، ويتضمن أيضا الرغبة التي أعلنت عنها الشعوب المعنية بحرية . ونشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن الآراء التي أعربت عنها الغالبية العظمى في الجمعية تتفق مع آراء شعوب الاقاليم المستعمرة .

وفي سياق الملاحظات التي قُدمت في اللجنة الرابعة هذا العام وفي هذه المناقشة حول أعمال اللجنة الخاصة ، أعربت بعض الوفود عن القلق إزاء ما تمورت إنه نهج بالية تتبعها كل من اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة في تناول مشكلات حديثة .

والحقيقة هي أن الاستعمار ذاته ظاهرة عفا عليها الزمن . وترى اللجنة أن ما يلزمنا لنتجنب الحاجة إلى مواصلة معالجة مسألة الاستعمار التي أصبحت بالية ، هو أن نعمل جميعا نحو تحقيق هدف العقد الدولي وهو القضاء على الاستعمار وخاصة إلغاء نظام العلاقات الاستعمارية الذي عفا عليه الزمن ، وبذلك نستأصل هذه المسألة من جدول أعمال الجمعية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ . وحتى يتم تحقيق ذلك ، ليس المطلوب من جميع المعنيين هو المرونة في النهج فحسب ، وإنما المطلوب أيضا زيادة التصميم على تحقيق ذلك .

أما فيما يتصل بالملاحظات القائلة بأن قراراتنا ينبغي أن تعبر عن الحقائق المستقاة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فتجدر الإشارة إلى أن توصياتنا تقوم على المعلومات المتاحة للجنة . وبالرغم من استمرار جهود اللجنة على امتداد السنوات الأربع الماضية ، فلم يكن من المتيسر إيفاد بعثات زائرة إلى الاقاليم التي تدخل في نطاق اختصاصها . ومن ثم كان المصدر الوحيد للمعلومات هو المعلومات المحدودة التي قدمتها بعض الدول القائمة بالادارة بموجب المادة ١٧٣ (هـ) من الميثاق ومن مصادر ثانوية . ولكفالة أن تعبر القرارات على نحو أدق عن الاحوال السائدة في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، من المهم للغاية ألا تكتفي الدول القائمة بالادارة بتزويد الامين العام بالمعلومات الوافية الحديثة عن الاقاليم الواقعة تحت ادارتها فحسب ، كما دعا الميثاق ، بل أن تتعاون أيضا في استقبال بعثات الأمم المتحدة الزائرة للاقاليم .

وبرغم الحالة الراهنة ، يلاحظ أن توصيات اللجنة لم تعبر فقط عن الرغبات التي أبدتها ممثلي الاقاليم ، وإنما تضمنت أيضا شواغل العصر مثل الاخطار الناشئة عن استخدام تلك الاقاليم في الاتجار غير المشروع في المخدرات ، وتنظيف الاموال وإلقاء النفايات السمية والصيد بالشباك العائمة وإساءة استعمال الموارد الطبيعية التي يتسبب أيضا في الإضرار بالايكولوجيا والبيئة . ونظرا لأن هذه الأنشطة الحديثة نسبيا تشكل تهديدا للاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فإن اللجنة تعتزم مواصلة لغت انتباه الدول القائمة بالادارة والمجتمع الدولي إلى هذه المشاكل .

وبينما لم تقلل اللجنة الخاصة من شأن الدور الايجابي الذي قد تظطلع به الأنشطة الاقتصادية الاجنبية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب الاقاليم ، فإنها ما برحت تؤكد على المخاوف التي تبديها تلك الاقاليم إزاء أخطار بعض المصالح الاقتصادية الاجنبية التي لا تأبه بشيء والتي تعوق عملية إنهاء الاستعمار . ومن ناحية اخرى ، طالبت اللجنة الخاصة مرارا بتحقيق التنمية الاقتصادية كعامل حفاض هام في عملية تقرير المصير .

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم يمر حقا بتغيرات هائلة . وهذه الاحداث هي تتويج للرغبة التي أعربت عنها حكومات وشعوب العالم في رؤية نظام دولي جديد يقوم على أساس المزيد من الحرية والسلم والعدالة والتعاون . ولا يسعنا في هذه المرحلة إلا أن نواصل قوة الدفع التي تحققت حتى الآن في ممارسة حق الشعوب المستعمرة غير القابل للتمرف في تقرير المصير والمضي في عملية إنهاء الاستعمار حتى تصل إلى نهايتها المنطقية . فلنفتنم إذن قوة الدفع المؤاتية هذه لنديم التوافق في الآراء حول أفضل سبيل للعمل يخدم مصالح شعوب الاقاليم التي مازالت تابعة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد .

وأود أن أذكر الاعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة البيانات التي تُلقي ممارسة لحق الرد بعشر دقائق في المرة الاولى وخمس دقائق في المرة الثانية ، ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد قدرت (العراق) : ليس بودي أن أطيل ، لكنني أود أن أقول إن السيد ممثل فانواتو تطرق إلى أزمة الخليج ، ويبدو أنه لا يعرف أساس وخلفيات الموضوع بشكل دقيق ، وهو بعيد عن مشاكل المنطقة كلها ، وإن ما تطرق إليه ليس له صلة إطلاقا ، لا من بعيد ولا من قريب ، بموضوع تصفية الاستعمار ، وهو الموضوع قيد البحث .

وأود أن أشير إلى أن العراق كان دائما وأبدا يدعو إلى حل جميع المشاكل الدولية ومشاكل الشرق الأوسط بالحوار عن طريق التفاوض وبالطرق السلمية ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى استتباب الأمن والسلام في المنطقة على أساس العدالة والمساواة ، كما أنه دعا إلى عدم معالجة تلك المواضيع والنظر إليها بشكل مزدوج كما كان الحال سابقا وهو الحال الآن .

كما أن على المجتمع الدولي أن يدرك معنى وجود أكثر من نصف مليون جندي من إعمال الحرب وهذا يهدد سلامة العراق ودول المنطقة جمعاء .

ثم هناك منع الاغذية والادوية عن شعب العراق الامر الذي يخالف كل القيم والمبادئ الإنسانية والمواثيق الدولية .

وقد طرح العراق ، كما يعرف الجميع ، العديد من المبادرات السلمية ، وعلى رأسها مبادرة السيد الرئيس في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ لحل كافة قضايا المنطقة المعلقة منذ سنوات وبشكل عادل ، ومبادرة جعل منطقة الشرق الاوسط كلها خالية من كافة أنواع أسلحة التدمير الشامل .

الانسة نبيلة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشار ممثل العراق نقطتين . اختار ان يستفرد ممثل فانواتو - مع أن وفد بلادي ذكر أيضا العدوان ضد الكويت واحتلالها وضماها - وقال إن الموضوع لا علاقة له على الاطلاق بالموضوع محل النظر . وأود أن اتناول هذه النقطة الاولى .

إن العدوان العراقي ضد الكويت يوم ٢ آب/أغسطس واحتلال العراق وضماها لدولة عضو في الامم المتحدة عمل لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر . إن عدوان العراق وممارساتها القمعية تتعارض مع روح ونمو كل ما تدافع عنه هذه المنظمة ، ومن بينه إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

لقد اختار وفد العراق أن يصوت لصالح مشروع القرار الذي اعتمدها تسوا والمتعلق بالذكرى الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، إلا أن أعماله من ناحية أخرى وصمة عار على هذا القرار . إن أعماله ضد البشر والمدنيين تتناقض مع القرار الذي اعتمد عصر اليوم ، وهذه هي الصلة .

وفيما يتعلق بالنقطة الأخرى التي تناولها النظام العراقي ، والتي تخرج عن نطاق الموضوع الذي نناقشه هنا - وهي القضاء على الاستعمار في موعد غايته عام ٢٠٠٠ - فإنه يتكلم عن تسوية النزاعات بالطرق السلمية . إن هذا هو ما نحاول أن نكفله ، عن طريق اصدار القرارات التي تساعد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في ممولها الى تحقيق ذلك الهدف .

لقد تكلم عن المبادرات التي ظهرت بعد العدوان الذي ارتكب في فجر يوم ٢ آب/أغسطس . وهذه هي الطرق السلمية التي يتبعها النظام العراقي . إن الطريقة السلمية لذلك النظام هي استخدام البشر دروعا حول منشآته . هذه هي الانسانية ، هذه هي الطرق السلمية للنظام العراقي . إن الطرق الانسانية والسلمية التي يتبعها النظام العراقي تشاهد في منع لجنة المليب الاحمر الدولية من الوصول الى الكويت لتوزيع الادوية ، ومنع مواطني بلدان العالم الثالث من ترك العراق والكويت بطريقتي سلمية . الوسائل الانسانية والسلمية التي يستخدمها النظام العراقي تقوم على الافراج بأعداد ضخيلة للغاية عن الرهائن الموزعين في أنحاء الكويت والعراق كما لو كانوا منحا يمكن للعراق أن تقدمها لدولهم . هذا هو الحل السلمي الذي يتصوره العراق .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الحقيقة

المؤسفة المحزنة للغاية هي أن التاريخ غالبا ما يكرر نفسه ، ففي أوائل عملية انهاء الاستعمار وقع الذين ادعوا ملكية بلدان وشعوب أخرى في خطئين كبيرين . كان الخطأ الاول الاعتقاد بأن سكان الاراضي المحتلة سيرضون الى الابد لاحتلالهم . اما الخطأ الثاني ، وربما الأكثر فتكا ، فكان الاعتقاد بأن بوسعهم أن يجيئوا الى المحافل الدولية ويحاولوا الدفاع علنا عن التاريخ المشوه الذي لايمكن الدفاع عنه . في البيان الذي ادلينا به بعد ظهر اليوم أشرنا الى غزو الكويت واحتلالها ومحاولة ضمها على أنها تتشابه تشابها كبيرا مع أشكال سابقة من الاستعمار . ونحن نكرر ذلك البيان اليوم لاننا نؤمن به ايمانا راسخا من صميم قلوبنا . وهناك شاهد كبير على أن الغالبية العظمى لبلدان وشعوب العالم تؤمن بذلك أيضا . إن ممثل العراق ، وهي بلد صديق ، بلد لم يكن بيننا وبينه من قبل شجار ، قال إننا لا نفهم الحالة في الكويت وإن بياننا لا علاقة له بموضوع الاستعمار . وهذا قول يدعو الى أن نغمض أعيننا امام الظلم ؛ وأن نصمت في وجه الظلم الواضح والبيّن تماما لنا جميعا . واذا كنا لا نفهم الحالة في الكويت ، فأنني أخشى أن نشارك في عدم المعرفة والغمم كل عضو آخر تقريبا في المجتمع الدولي ، بل والغالبية الساحقة للشعوب التي تسكن هذا الكوكب .

ويكفيينا أن نؤكد مجددا رأينا بأن الاخلاقيات الانتقائية ليست اخلاقيات على الاطلاق ، وأن المبادئ التي تطبق بطريقة انتقائية ليست مبادئ على الاطلاق ، وأن هذا يمدق على موضوع الاستعمار كما يمدق على أي موضوع آخر . ونحن نؤمن بأن شعب الكويت مغول تماما أن يقرر من هو وماذا يريد ، مثله مثل أي شعب آخر . ولذلك ، فاننا نؤمن بأن الكويت ، كما هو الحال في عملية انهاء الاستعمار في كل بلد آخر ، بلد مستقل ، ولذلك فإن الحجة أقوى بالنسبة للكويت ، ونرى أن يتاح لشعب الكويت أن يقرر لنفسه من هو وكيف يريد أن يكون .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان أبلغ الجمعية بأنه

بموجب رسالتين مؤرختين في ١٢ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر موجهتين الى رئيس الجمعية العامة وواردتين في الوشقيتين A/45/723 و A/45/724 طلب الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة السماح لبابوا غينيا الجديدة بالانضمام الى عضوية اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وفي هذا الصدد ، يجري رئيس الجمعية العامة مشاورات مع رؤساء المجموعات الاقليمية . ويعتزم الرئيس استئناف نظر البند ١٨ من جدول الاعمال بمجرد الانتهاء من المشاورات المتعلقة بتعيين عضو في لجنة ال ٢٤ الخاصة .

هكذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من النظر في البند ١٨ من جدول

الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠